هيئة جودة التعليم والتدريب
Education & Training Quality Authority
Kingdom of Bahrain - مملكة البحرين

إدارة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي

تقرير مراجعة البرامج في الكلية

برنامج الماجستير في الإعلام

كلية الآداب

جامعة البحرين

مملكة البحرين

تاريخ المراجعة: 5–9 نوفمبر 2017

HC109-C2-R109

جدول المحتويات

عملية مراجعة البرامج في الكلية 2

1. المؤشر (1): برنامج التعلُّم 8

2. المؤشر (2): كفاءة البرنامج..... 14

3. المؤشر (3): المعايير الأكاديمية للخرِّيجين 25

4. المؤشر (4): فاعلية إدارة وضمان الجودة..... 34

5. الاستنتاج..... 43

© جميع حقوق الطبع والنشر محفوظة لهيئة جودة التعليم والتدريب- مملكة البحرين 2018

عملية مراجعة البرامج في الكلية

أ. إطار مراجعة البرامج في الكلية

من أجل تلبية الحاجة إلى وجود نظامٍ صارمٍ لضمان الجودة في منظومة التعليم في مملكة البحرين، قامت إدارة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي التابعة لهيئة جودة التعليم والتدريب بتطوير وتنفيذ عمليتين للمراجعة الخارجية للجودة هما: المراجعة المؤسسية، ومراجعة البرامج في الكلية، حيث إن من المؤمل أن تؤدي نتائجهما إلى زيادة الثقة في نظام التعليم العالي في مملكة البحرين على المستوى الوطني، والإقليمي، والعالمي.

هناك ثلاثة أهداف رئيسة لمراجعات البرامج الأكاديمية في الكلية، وهي:

- تزويد صانعي القرار (في مؤسسات التعليم العالي، هيئة جودة التعليم والتدريب، ومجلس التعليم العالي، والطلبة وأولياء أمورهم، وجهات التوظيف المحتملة للخريجين، والجهات الأخرى ذات العلاقة) بأحكام تستند إلى الأدلة حول جودة برامج التعلّم؛
- دعم تطوير العمليات الداخلية لضمان الجودة من خلال توفير المعلومات حول الممارسات الجيدة الناشئة والتحديات، إلى جانب الآراء التقييمية والتحسين المستمر؛
- تعزيز سمعة قطاع التعليم العالي البحريني إقليميًّا وعالميًّا.

أما المؤشرات الأربعة التي تستخدم لقياس ما إذا كان البرنامج مستوفيًا للحد الأدنى من المعايير أم لا، فهي:

المؤشر (1): **برنامج التعلّم**

يُظهِر البرنامج ملاءمةً للهدف من حيث الرسالة، والجدوى، والمنهج الدراسي، وطرائق التدريس، ومخرجات التَّعلم المطلوبة، والتقييم.

المؤشر (2): **كفاءة البرنامج**

يُعدُّ البرنامج كفؤًا من حيث مواصفات الطلبة المقبولين، واستخدام المصادر المُتاحة، والتوظيف، والبُنية التحتية، ودعم الطلبة.

المؤشر (3): **المعايير الأكاديمية للخريجين**

الخريجون مستوفون للمعايير الأكاديمية المتوافقة مع البرامج المماثلة في البحرين، وعلى المستوى الإقليمي، والدولي.

المؤشر (4): **فاعلية إدارة وضمان الجودة**

تساهم الترتيبات المُتّخذة لإدارة البرنامج، بما فيها ضمان الجودة والتحسين المستمر، في إعطاء الثقة بالبرنامج.

تشير لجنة المراجعة في تقرير المراجعة فيما إذا كان البرنامج مستوفيًا لكل مؤشر من المؤشرات الأربعة. فإذا كان البرنامج مستوفيًا لكلٍّ منها، فستكون هناك عبارة استنتاجيّة تذكر بأن هناك "ثقة" في البرنامج.

وإذا كان البرنامج مستوفيًا لاثنين أو ثلاثة من هذه المؤشرات، بما فيها المؤشر الأول، فسيُحكم عليه بأنه على "قدْرٍ محدود من الثقة"؛ أما إذا كان البرنامج مستوفيًا لمؤشرٍ واحدٍ فقط من هذه المؤشرات، أو غير مستوفٍ لأي منها، أو غير مستوفٍ للمؤشر رقم: (1)، فسيكون الحُكم عليه بأن البرنامج "غير جدير بالثقة"، كما هو موضَّح في الجدول التالي:

جدول رقم 1: معايير الحُكم

المعايير	الحُكم
جميع المؤشرات الأربعة مستوفاة	جدير بالثقة
استيفاء اثنين أو ثلاثة من المؤشرات، بما فيها المؤشر رقم (1)	هناك قدْر محدود من الثقة
استيفاء مؤشر واحد فقط أو عدم استيفاء كافة المؤشرات	غير جدير بالثقة
في جميع الحالات وعندما يكون المؤشر رقم (1) غير مُستوفٍ	

ب. عملية مراجعات البرامج الأكاديمية في الكلية في جامعة البحرين

أُجريت عملية "مراجعة البرامج في الكلية" في كلية الآداب من قبل إدارة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي التابعة لهيئة جودة التعليم والتدريب، بموجب التخويل الممنوح لها لمراجعة جودة التعليم العالي في مملكة البحرين. وقد تم إجراء الزيارة الميدانية في تاريخ 5-9 نوفمبر 2017، لغرض مراجعة مجموعة من البرامج التي تطرحها الكلية، وهي: (الماجستير في الإعلام؛ البكالوريوس في الإعلام؛ البكالوريوس في السياحة؛ البكالوريوس في علم الاجتماع؛ البكالوريوس في التاريخ؛ الماجستير في الإرشاد النفسي؛ والماجستير في القياس والتقويم التربوي).

ومن ثمَّ يقدم هذا التقرير وصفًا لعملية مراجعة البرامج في الكلية التي قامت بها إدارة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي، والنتائج التي توصلت إليها لجنة المراجعة لبرنامج الماجستير في الإعلام؛ استنادًا إلى تقرير التقييم الذاتي والملاحق التي قدمتها جامعة البحرين، والوثائق المساندة الإضافية التي تم توفيرها خلال الزيارة الميدانية، إضافة إلى المقابلات والمشاهدات التي تمت أثناء الزيارة.

لقد قامت إدارة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي التابعة لهيئة جودة التعليم والتدريب بإخطار جامعة البحرين في 6 مارس 2017، بأنها سوف تخضع لعمليات مراجعة البرامج الأكاديمية في كلية الآداب إلى جانب زيارة ميدانية، كان من المزمع إجراؤها في نوفمبر 2017. واستعدادًا لهذه العملية، قامت جامعة البحرين بعملية تقييم ذاتي للبرامج الأكاديمية المذكورة أعلاه؛ قدمت على أثرها تقرير التقييم الذاتي مع ملحقاته لكل برنامج، وذلك في تاريخ 8 يونيو 2017.

كما شكَّلت إدارة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي التابعة لهيئة جودة التعليم والتدريب ثلاث لجان مراجعة مؤلفة من خبراء في المجالات الأكاديمية للبرامج قيد المراجعة، وفي التعليم العالي؛ ممن لديهم خبرة في المراجعات الخارجية لجودة البرامج الأكاديمية. وقد تكوَّنت هذه اللجان من (12) مراجعًا خارجيًّا.

ويتضمن هذا التقرير الاستنتاجات المدعومة بالأدلة التي توصلت إليها لجنة المراجعة فيما يخص برنامج الماجستير في الإعلام بالاستناد إلى:

(i) تحليل تقرير التقييم الذاتي والمواد المساندة التي أعدّتها المؤسسة قبل الزيارة الميدانية التي تمت لغرض المراجعة من قِبل النُّظراء؛
(ii) التحليل المُستمَد من المناقشات التي أجرتها لجنة المراجعة مع مختلف الجهات ذات العلاقة (أعضاء هيئة التدريس، الطلبة، الخريجين، وأرباب العمل)؛
(iii) التحليل المستنِد إلى الوثائق الإضافية التي طلبتها لجنة المراجعة وتم تقديمها خلال الزيارة الميدانية.

ومن المتوقع أن تستفيد جامعة البحرين من النتائج الواردة في هذا التقرير؛ من أجل تعزيز وتدعيم برنامج الماجستير في الإعلام. وإدارة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي تدرك أن مسألة ضمان الجودة هي مسئولية مؤسسة التعليم العالي نفسها؛ لذا فإن من حق جامعة البحرين أن تقرر كيفية التعامل مع التوصيات الواردة في تقرير المراجعة هذا. ومع ذلك، وبعد مضي ثلاثة أشهر على نشر هذا التقرير، فإنه يجب على جامعة البحرين أن تقدم لإدارة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي خطة تحسين للاستجابة لهذه التوصيات.

وتودُّ إدارة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي أن تتقدم بشكرها لجامعة البحرين على الطريقة المتعاونة التي ساهمت فيها في عملية مراجعة البرنامج في الكلية. كما تود الإدارة أن تعبّر عن تقديرها للمناقشات الصريحة التي أُجريت خلال هذه المراجعة، والأداء المهني الذي أبداه أعضاء الهيئتين الأكاديمية والإدارية في برنامج الماجستير في الإعلام بهذا الخصوص.

ج. نبذة عامة حول كلية الآداب

تأسست كلية الآداب كجزء من كلية البحرين الجامعية للعلوم والآداب والتربية، والتي تم إنشاؤها بموجب المرسوم الأميري رقم: (11) للعام 1978. وفي عام 1986، صدر المرسوم الأميري رقم: (12) بإنشاء جامعة البحرين من خلال دمج كلية البحرين الجامعية للعلوم والآداب والتربية مع كلية الخليج للتكنولوجيا؛ ليشكلا معًا جامعة البحرين، والتي كانت تضم آنذاك: كلية الآداب والعلوم، وكلية التربية، وكلية إدارة الأعمال، وكلية الهندسة. وفي العام 1990، أصدر مجلس أمناء جامعة البحرين

قرارًا بتقسيم كلية الآداب والعلوم إلى كليتين منفصلتين: كلية الآداب، وكلية العلوم. وحاليًا تضم جامعة البحرين عشر كليات. وتشتمل كلية الآداب على خمسة أقسام هي: قسم اللغة العربية والدراسات الإسلامية، وقسم اللغة الإنجليزية وآدابها، وقسم العلوم الاجتماعية، وقسم علم النفس، وقسم الإعلام والسياحة والفنون، وتطرح الكلية في أقسامها الخمسة برامج الدراسة الجامعية الأولية على مستوى درجة البكالوريوس، وكذلك برامج الدراسة العليا على مستوى درجة الماجستير. وتتمحور رسالة الكلية حول العمل على إعداد قيادات فكرية وتنويرية متمكنة بثقافتها العقلية والنقدية من تعزيز هويتها العربية والإسلامية، وترسيخ مناخ الحرية، والتعددية الثقافية، واحترام المواطنة، وبناء المعرفة والتكنولوجيا، والثقافة، والمهارات العملية، ودعم البحث العلمي وخدمة المجتمع. وفي وقت الزيارة الميدانية، كان عدد أعضاء هيئة التدريس في الكلية (128) عضوًا يعملون بدوام كامل؛ و(69) عضوًا يعملون بدوام جزئي، ويساندهم (29) موظفًا إداريًّا. وبلغ العدد الإجمالي للطلبة المسجلين في الكلية (5719) طالبًا.

د. نبذة عامة حول برنامج الماجستير في الإعلام

بدأت دراسة الإعلام في جامعة البحرين ببرنامج مبدئي في قسم الدراسات العامة في العام الأكاديمي 1997–1998. وفي العام الأكاديمي 1998–1999، تم إنشاء قسم الإعلام والسياحة والفنون، الذي يطرح برنامج بكالوريوس في الإعلام والعلاقات العامة، وبرنامج بكالوريوس في السياحة والفنادق، إضافة إلى عدد من المقررات الاختيارية في الفنون. وفي الفصل الدراسي الأول للعام الأكاديمي 2011–2012، تم طرح النسخة الأولى لخطة برنامج الماجستير في الإعلام، وبدأ التدريس فيه. وتم تعديل الخطة الدراسية للبرنامج والعمل بها في العام 2015، ويطرح البرنامج عددًا من التخصصات وهي: الصحافة، الراديو والتليفزيون، الإعلام الرقمي، الإعلان، الاتصال الإستراتيجي، الاتصال الدولي والدبلوماسية العامة. ويهدف برنامج الماجستير في الإعلام إلى توفير الكفاءات المُؤَهَّلة؛ لدعم تكوين بنية معرفية يمكن الاعتماد عليها في بناء السياسات، ووضع التشريعات، واتخاذ القرارات في مجال الاتصال والإعلام. وفي وقت الزيارة الميدانية، بلغ العدد الإجمالي للطلبة المسجلين في البرنامج (82) طالبًا، كما بلغ العدد الإجمالي لخريجي البرنامج منذ البدء بطرحه حتى تاريخ هذه الزيارة (17) خريجًا. ويسهم في تقديم البرنامج حاليًا (10) أعضاء هيئة التدريس يعملون بدوام كامل، ويساندهم (7) موظفين إداريين.

هـ. ملخص أحكام المراجعة

جدول رقم 2: ملخص أحكام مراجعة برنامج الماجستير في الإعلام

المؤشر	الحُكم
1: برنامج التعلُّم	مستوفٍ
2: كفاءة البرنامج	مستوفٍ
3: المعايير الأكاديمية للخريجين	غير مستوفٍ
4: فاعلية إدارة وضمان الجودة	مستوفٍ
الاستنتاج العام	**هناك قدر محدود من الثقة**

1. المؤشر (1): برنامج التعلّم

يُظهِر البرنامج ملاءمةً للهدف من حيث الرسالة، والجدوى، والمنهج الدراسي، وطرائق التدريس، ومخرجات التَّعلم المطلوبة، والتقييم.

1.1 لدى برنامج الماجستير في الإعلام إطار واضح، يرتكز على الخطة الإستراتيجية للجامعة، ويتضمن مجموعة من الإجراءات التي ترمي إلى تعزيز الجودة في البرامج الأكاديمية. وتتلاءم أهداف البرنامج مع نوعه ومستواه، وتشمل: إنتاج معرفة منهجيَّة محلِّية في علوم الإعلام والاتّصال، إعداد أجيال من الباحثين، دعم برامج الإصلاح السياسي وبرامج تمكين المرأة، تطوير أداء المؤسسات الإنتاجية والخدمية والاتصالية في المجتمع، وربط التراث المعرفي العالمي بالتطبيقات المحلية. كما أن أهداف البرنامج لها صلة بالأهداف الإستراتيجية للجامعة، والتي ترتكز على التميز في التعليم، والبحث العلمي، والمشاركة المجتمعية، وكذلك ترتبط هذه الأهداف برسالة كلية الآداب التي تؤكد على ضرورة تزويد الطالب بالأدوات المعرفية، والمهارات العلمية والمهنية، التي تجعلهم قادرين على الاندماج في سوق العمل وحركة التنمية، ورسالة القسم الذي يسعى إلى "إعداد كوادر مهنية متخصصة فى الإعلام والاتصال"، "تتبوَّأ مكانة علمية متميزة فى مجال التعليم والبحث العلمي"، و"تلبية احتياجات سوق العمل العربى فى المؤسسات الإعلامية، والثقافية، والسياحية، والاقتصادية". لذا، فإن لجنة المراجعة تقدر وجود إطار تخطيط أكاديمي واضح للبرنامج، له أهداف مرتبطة برسالة الجامعة والكلية.

1.2 لدى برنامج الماجستير فى الإعلام خطة دراسية تشمل 36 ساعة معتمدة موزعة على أربعة فصول، وتنقسم إلى: مقررات إجبارية بواقع (9) ساعات معتمدة، ومقررات اختيارية بواقع (6) ساعات معتمدة، ومقررات تخصصية بواقع (12) ساعة معتمدة، بالإضافة إلى (9) ساعات معتمدة لرسالة الماجستير. فضلًا على ذلك، هناك ثلاثة مقررات استدراكية لا تحتسب ضمن إجمالى عدد الساعات للراغبين فى الالتحاق بالبرنامج من غير خريجي تخصص الإعلام. أما بالنسبة لمقررات التخصص فإنه "في نهاية الفصل الدراسي الأول يختار الطالب تخصصًا واحدًا من مجموع (6) تخصصات، ويتضمن كل تخصص (4) مقررات، والتخصصات هي: الصحافة، الراديو والتلفزيون، الإعلام الرقمي، الإعلان، الاتصال الإستراتيجي، الاتصال الدولي والدبلوماسية العامة". كما تتوفر قائمة مناسبة من المتطلبات المسبقة تحدد اختيار المقررات حسب تدرج الفصول الدراسية. وبفحص الأدلة

المقدمة تبين أن الدراسة في البرنامج تنقسم إلى ساعات نظرية وساعات عملية في كل مقرر، باستثناء بعض المقررات النظرية التي لا تحتاج لساعات عملية مثل: نظريات الاتصال المتقدمة (COM501)، ومجتمع المعلومات (COM506)، وسيميولوجيا وسائل الاتصال (COM507). ويغطي الجانب العملي حوالي الـ(40%) من مجموع الساعات التي يحضرها الطالب في البرنامج، تمثل (20) مقررًا من مجموع (32) مقررًا دراسيًّا مطروحًا فى التخصصات المختلفة، ومن بينها: سمنار في البحوث الإعلاميّة الكمّية (COM504)، ومقرر سمنار في البحوث الإعلاميّة الكيفيّة (COM505)، وجميع مقررات تخصصات الصحافة، والراديو والتليفزيون، والإعلام الرقمي والإعلان، وبعض مقررات تخصص الاتصال الدولي والدبلوماسية العامة، والاتصال الإستراتيجي. وقد تم استخدام ثنائية التدريس النظري والعملي لطرائق مختلفة للتدريس. وعلمت اللجنة خلال مقابلات الطلبة أن الأعباء الأكاديمية مناسبة، وأنهم راضون عنها. وتقدر لجنة المراجعة أن لبرنامج الماجستير فى الإعلام منهجًا دراسيًّا يوفر أعباء أكاديمية مناسبة للطلبة، وأن هناك توازنًا بين المعارف والمهارات، وبين النظرية والتطبيق.

1.3 اطلعت لجنة المراجعة على عينة من ملفات المقررات الدراسية، ولاحظت أن معظم ملفات المقررات الدراسية مصممة بشكل جيد، وتتضمن معلومات تفصيلية عن: توصيف المقرر، ومخرجاته التعليمية، كما تتضمن جدولًا لربط مخرجات المقرر بمخرجات البرنامج، وتوزيع علامات المقرر على نوع التقييم، وكذلك توزيع مفردات المقرر على أسابيع الفصل الدراسي، وربطها بمخرجات التعلم المطلوبة للمقرر، ومنهجية التدريس، وطرائق التقييم، بالإضافة إلى الكتب المقررة، والمراجع، والمصادر الأخرى التي يمكن للطالب الاستعانة بها. وبفحص ملفات المقررات، وجدت لجنة المراجعة أن محتوى المقررات الدراسية يستوفي الشروط والمعايير الخاصة بالتخصص، كما أن مستواها يتلاءم مع توصيفها ومخرجاتها، وأنها موثقة بشكل جيد من حيثُ السعةُ والعمقُ. وعليه، تقدر اللجنة أن محتوى المقررات الدراسية مناسبٌ لمستواه، ويستوفي الشروط، والمعايير الخاصة بالتخصص. إلا أن لجنة المراجعة لاحظت عدم كفاية الأدلة التي تشير إلى استخدام النتائج البحثية، والممارسات المهنية الحديثة، والراهنة في تدريس المقررات الدراسية، كما وجدت اللجنة أن بعض الكتب، والمراجع المستخدمة في بعض المقررات قديمة جدًّا، كمقرر التكنولوجيا والثقافة والقوّة: المنظور الدولي (COM500)، ونظريات الاتصال المتقدّمة (COM501). لذا، توصي لجنة المراجعة بأنه ينبغي على الكلية مراجعة الكتب والمراجع المستخدمة في المقررات الدراسية وتحديثها.

1.4 حسب استمارة توصيف البرنامج الأكاديمي المعدة من قبل مركز ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي في الجامعة، فإن مخرجات التعلم المطلوبة للبرنامج مقسمة إلى أربع فئات، وهي: المعرفة والفهم، مهارات متعلقة بالتخصص، مهارات التفكير النقدي، ومهارات عامة قابلة للنقل والقياس، كما أنه معبر عنها فى توصيف البرنامج، وتوصيف المقررات الدراسية، وتشمل: توفير بنية معرفية عن وضعية الإعلام والاتصال في مملكة البحرين، تخطيط وإدارة برامج التنمية من المعرفة، إعداد جيل من الباحثين، تطوير قدرات ممارسي المهن الإعلامية، وتطوير معارف ومهارات الدبلوماسيين البحرينيين. وترى لجنة المراجعة أن هذه المخرجات متوافقة مع رسالة وأهداف البرنامج وغاياته، وملائمة لإستراتيجيات وأهداف الدراسة، ومستوى الدرجة. ومن خلال الزيارة الميدانية تبين أن البرنامج يلبي احتياجات القطاعات والفئات المستهدفة والمذكورة في مخرجاته، وأن أعضاء الهيئة الأكاديمية على دراية بهذه المخرجات. غير أنه بفحص تلك المخرجات، وجدت لجنة المراجعة أنها مصاغة بشكل أقرب إلى كونها أهدافًا وليس مخرجات، كما أن بعضها غير قابل للقياس، وهو الأمر الذي أكد عليه تقرير التدقيق الداخلي وعليه، توصي لجنة المراجعة بأنه ينبغي على الكلية مراجعة مخرجات التعلم المطلوبة للبرنامج؛ للتأكد من أنها مصاغة بشكل جيد قابل للقياس.

1.5 يشير تقرير التقييم الذاتي إلى أن لكل مقرر دراسي في البرنامج مخرجات تعلم مطلوبة واضحة ومحددة. وقد اطلعت لجنة المراجعة على عينة من ملفات المقررات الدراسية، ولاحظت أن مخرجات التعلم المطلوبة للمقررات مناسبة لمستواها ومحتواها، ومستوى وأهداف البرنامج، حيث يحتوي توصيف كل مقرر دراسي على مخرجات التعلّم المطلوبة للمقرر بشكل واضح. وعلمت لجنة المراجعة خلال المقابلات أن قسم الإعلام والسياحة والفنون يستند إلى الإطار الوطني للمؤهلات لضمان ملاءمة مخرجات التعلّم المطلوبة للمقررات الدراسية لمستوى المقرر ومحتواه. كما علمت اللجنة من الطلبة والخريجين وأساتذة القسم الذين قابلتهم أثناء الزيارة الميدانية أنهم على دراية بتلك المخرجات، حيث يقوم أستاذ المقرر بتوزيع توصيف المقرر على الطلبة في بداية كل فصل دراسي. لذا، تقدر اللجنة ملاءمة مخرجات التعلّم المطلوبة للمقررات الدراسية لمستوى المقررات ومحتواها، وأن هناك وعيًا بهذه المخرجات من قبل أعضاء هيئة التدريس والطلبة. وبفحص الأدلة المقدمة، وجدت اللجنة أن مخرجات التعلم المطلوبة للمقررات قد تم ربطها بمخرجات التعلم المطلوبة للبرنامج، بيد أن عملية الربط لم تتسم بالدقة دائمًا، حيث إن بعضها لم يتم ربطه بطريقة مناسبة، فعلى سبيل المثال، لم يتم ربط مخرج (6) لمقرر نظريات الاتصال المتقدّمة (COM501) "أن ينتج ويبني بحثا متماسكا ذا

بناء واضح"، ولمقرر سمنار في البحوث الإعلاميّة الكمّية (مقترح مشروع البحث) (COM504)، "صياغة مشروع بحث بشكل كلي"، بمخرج البرنامج (ث) أو (ج) والخاصين بالبحوث، وفي مقرر سميولوجيا وسائل الاتصال (COM507)، تم ربط مخرج واحد فقط من خمسة مخرجات، حيث تم ربط المخرج الأول للمقرر مع المخرج (ح) للبرنامج. لذا، توصي لجنة المراجعة بأنه ينبغي على الكلية مراجعة توافق مخرجات التعلم المطلوبة للمقررات مع مخرجات التعلم المطلوبة للبرنامج، والتأكد من سلامة ودقة ربطها.

1.6 وفقًا لتقرير التقييم الذاتي، يعتمد البرنامج على أساليب متعددة في التعليم والتعلم، منها: المحاضرات النظرية، وتعليم الأقران، وتشجيع المسئولية الفردية فى التعلم، والبحوث، والتعلم الإلكتروني (Schoology – BlackBoard)، والتشجيع والحث على الاستقصاء، واستخدام برمجيات التخصص، واستخدام المرافق ذات العلاقة بالتخصص، واستخدام المكتبة، وتنفيذ مشروعات جماعية، والقيام بزيارات ميدانية، والبحوث الكمية والكيفية، والسمينار، ورسالة الماجستير. وأعرب الطلبة والخريجون أثناء المقابلات عن رضاهم فيما يتعلق بتطبيق مبادئ وطرائق التدريس في البرنامج، التي تعتمد على التعلم الذاتي في معظم المقررات الدراسية. واطلعت لجنة المراجعة على عينة من ملفات مقررات البرنامج، ولاحظت أنها تتضمن جدولًا لتوزيع مفردات المقرر على أسابيع الفصل الدراسي، وربطها بمخرجات التعلم المطلوبة للمقرر، ومنهجية التدريس، وطرائق التقييم، وكذلك لاحظت اللجنة ارتباط طرائق التعلم المستخدمه بأهداف ومخرجات التعلم للبرنامج. وتقدر لجنة المراجعة توافق طرائق التعليم والتعلم في برنامج الماجستير في الإعلام مع سياسة التعليم والتعلم الخاصة بالجامعة في مجملها، وتنوع طرائق التعليم والتعلم المستخدمة في عدد من المقررات وملاءمتها لطبيعة البرنامج، علاوة على أنه يتم تشجيع الطلبة على المشاركة في عملية التعلم، وتطوير مهارات التعلم المستقل، خاصة أن الجامعة توفر مجموعة من الموارد المادية والإمكانيات التى تساعد على تنوع طرائق التعليم والتعلم بالممارسة والتعلم الذاتي. ومع ذلك، فإن طريقة الاستفادة من النتائج البحثية الحديثة في تدريس المقررات مازالت غير واضحة (انظر الفقرة: 1.3)، كما أن هناك بعض المقررات التي تعتمد في تقديمها على المحاضرات النظرية فقط، كمقرر: التكنولوجيا والثقافة والقوّة: المنظور الدولي (COM500)، ومقرر: نظريات الاتصال المتقدّمة (COM501)، الأمر الذي تنصح اللجنةُ الكليةَ بمعالجته. من ناحية أخرى، فقد وجدت اللجنة أنه على الرغم من أن التعلم الإلكتروني موضح في إستراتيجية التعليم والتعلم لجامعة البحرين، إلا أنه غير مطبق

بطريقة فاعلة في البرنامج، حيث يتم استخدامه في عدد قليل من المقررات، وفي غالب الأحيان كوسيلة لتخزين المواد الدراسية. ولذلك توصي، اللجنة بأن على الكلية تطبيق الإجراءات التي تساهم في استخدام التعليم الإلكتروني بشكل مناسب، وفقًا لإستراتيجية التعليم والتعلم للجامعة، وقياس مدى فاعليتها في تحقيق مخرجات التعلم المطلوبة للبرنامج.

1.7 وفقًا لتقرير التقييم الذاتي، فإن برنامج الماجستير في الإعلام يتبع لائحة "نظام الدراسة والامتحانات في جامعة البحرين"، التي تنص على ربط التقييم بمخرجات التعلم المطلوبة للمقرر، وأن يتم التقييم بشكل منظم وعادل، بحيث يشتمل على عنصري التقييم التكويني والتجميعي. ولدى الجامعة لائحة "نظام الدراسات العليا بجامعة البحرين"، التي تتضمن إجراءات تقييم مقررات برامج الدراسات العليا والأطروحات، حيث يتعين على الطالب أن يحصل على درجة (B) على الأقل؛ ليجتاز المقرر بنجاح، وبحد أدنى (3.0) في المعدل التراكمي. ووفقًا للائحة، يجب ألا تتجاوز الأسئلة الموضوعية نسبة الـ (50%) من الدرجة الكلية لورقة الامتحان. كما تخصص نسبة الـ (40%) من درجات المقرر للامتحان، أو المشروع النهائي وبقية الدرجات توزع على أعمال المقرر، واختبارات الفصل الدراسي، وذلك حسب طبيعة المقرر. كما يجب توفير التغذية الراجعة للطلبة خلال ثلاثة أسابيع من التقييم، وللطالب الحق في التظلم على نتيجته. علاوة على ذلك، فإن "سياسة مكافحة الانتحال الأكاديمي" تتضمن إجراءات لتفادي الانتحال الأكاديمي والغش في الامتحانات، والتعامل معهما. ومن خلال المقابلات تأكدت اللجنة من أن الطلبة وأعضاء هيئة التدريس على دراية بالسياسات والإجراءات الخاصة بالتقييم، والمتوفرة على الموقع الإلكتروني للجامعة، ودليل الطالب، وفي توصيف المقررات. وتقدر اللجنة وجود سياسات واضحة لتقييم إنجازات الطلبة، ومناسبة لبرنامج الماجستير في الإعلام، وأنَّ أعضاء الهيئة الأكاديمية والطلبة على دراية بها، بيد أنَّها تنوه لما أبداه الطلبة من ملاحظات على التغذية الراجعة، حيث علمت اللجنة أن هناك – بشكل عام – عدم رضا من الطلبة عن التغذية الراجعة، ويرجع ذلك للنقص الشديد، أو انعدام التغذية الراجعة المكتوبة في بعض الأحيان، وغموضها في أحيان كثيرة، فضلًا عن ذلك لم تجد اللجنة ما يشير إلى التأكد من الانتحال الأكاديمي فى الأطروحات العلمية. ولذلك، تحثُّ لجنةُ المراجعة الكليةَ على التأكد من تطبيق سياسات وإجراءات الجامعة المتعلقة بتقديم التغذية الراجعة والتحقق من الانتحال الأكاديمي بشكلٍ مناسبٍ في البرنامج؛ لضمان تحقيق أهدافه، (انظر التوصية في الفقرة: 3.3).

1.8 وفي معرِض الاستنتاجات التي توصلت إليها لجنة المراجعة بخصوص برنامج التعلّم، تود اللجنة أن تشير، مع التقدير، إلى ما يلي:

- هناك إطار تخطيط أكاديمي واضح للبرنامج له أهداف مرتبطة برسالة الجامعة والكلية.
- يوفر المنهج الدراسي لبرنامج الماجستير فى الإعلام أعباء أكاديمية مناسبة للطلبة، ويوفر توازنًا بين المعارف والمهارات، وبين النظرية والتطبيق.
- محتوى المقررات الدراسية مناسب لمستواه، ويستوفي الشروط والمعايير الخاصة بالتخصص.
- مخرجات التعلُّم المطلوبة للمقررات الدراسية ملائمة لمستوى المقررات ومحتواها، وهناك وعي بهذه المخرجات من قبل أعضاء هيئة التدريس، والطلبة.
- يوجد توافق بين طرائق التعليم والتعلم في برنامج الماجستير في الإعلام مع سياسة التعليم والتعلم الخاصة بالجامعة في مجملها، وهي ملائمة لطبيعة البرنامج، علاوة على أنه يتم تشجيع الطلبة على المشاركة في عملية التعلم، وتطوير مهارات التعلم المستقل.
- توجد سياسات واضحة لتقييم إنجازات الطلبة مناسبة لبرنامج الماجستير في الإعلام، وأنَّ أعضاء الهيئة الأكاديمية، والطلبة على دراية بها.

1.9 وفيما يتعلق بالتحسينات، فإن لجنة المراجعة ***توصي*** الكلية بالقيام بما يلي:

- مراجعة الكتب والمراجع المستخدمة في المقررات الدراسية وتحديثها.
- مراجعة مخرجات التعلم المطلوبة للبرنامج؛ للتأكد من أنها مصاغة بشكل جيد قابل للقياس.
- مراجعة توافق مخرجات التعلم المطلوبة للمقررات مع مخرجات التعلم المطلوبة للبرنامج، والتأكد من سلامة ودقة ربطها.
- تطبيق الإجراءات التي تساهم في استخدام التعليم الإلكتروني بشكل مناسب، وفقًا لإستراتيجية التعليم والتعلم للجامعة، وقياس مدى فاعليتها في تحقيق مخرجات التعلم المطلوبة للبرنامج.

1.10 **الحُكم النهائي:**

تطبيقًا للمعايير؛ توصلت لجنة المراجعة إلى استنتاج مفاده بأن **البرنامج مستوفٍ** للمؤشر الخاص **ببرنامج التعلُّم.**

2. المؤشر (2): كفاءة البرنامج

يُعدّ البرنامج كفؤًا من حيث مواصفات الطلبة المقبولين، واستخدام المصادر المُتاحة، والتوظيف، والبُنية التحتية، ودعم الطلبة.

2.1 تنص سياسة القبول بجامعة البحرين لبرامج الدراسات العليا على "أن يكون الطالب حاصلاً على درجة البكالوريوس من جامعة البحرين، أو من جامعة أُخرى معترف بها من الجهات المختصة، وفي تخصص يؤهله للدراسة فى البرنامج الذي يرغب فى الالتحاق به، بمعدل تراكمي لا يقل عن (2.67) من (4.0)، أو ما يعادله فى نظم التقويم الأُخرى"، وكذلك يتيح البرنامج لحاملي درجة الدبلوم العالي الالتحاق به بشرط ألا يقل معدلهم التراكمي عن (3.0). كما تنص سياسة القبول في الكلية أن يكون المتقدم حاصلا على (500) على الأقل في امتحان الـ TOEFL، أو ما يعادله في اختبارات اللغة الإنجليزية، ويُعْفَى من هذا الشرط الحاصلون على شهادات علمية من مؤسسات أكاديمية تُدرس باللغة الإنجليزية. ومن خلال الزيارة الميدانية، تبين للجنة المراجعة دراية مَنْ لهم صلة بالبرنامج بسياسات وشروط القبول، حيث إنها مُعلنة على موقع الجامعة، ومعلقة في الكلية للطلبة. ومن خلال لقاء أعضاء هيئة التدريس والأدلة المقدمة، تبين أن هناك امتحانات خاصة للقبول ببرنامج الماجستير تتضمن: امتحان تحريري فى اللغتين العربية والإنجليزية، وامتحان شفهي أمام لجنة متخصصة. وتقدر لجنة المراجعة أن نظام القبول في برنامج الماجستير في الإعلام ملائم لنوع البرنامج ومستواه، ومعلن عنه للذين لهم صلة بالبرنامج. بيد أن اللجنة وجدت أنه لا توجد آلية منهجية لمراجعة شروط القبول، ومقايستها مرجعيًّا، أو تقييم مدى فائدتها كمؤشرات لتحديد النجاح في البرنامج. وعليه، تنصح اللجنة الكلية بالتنسيق مع الجامعة لوضع آلية مناسبة لأغراض المراجعة والتقييم المنهجي لفاعلية معايير القبول وملاءمتها لاحتياجات البرنامج.

2.2 تبين للجنة المراجعة من خلال الزيارة الميدانية، أنَّ شروط القبول المنصوص عليها في نظام الدراسات العليا في الجامعة مطبقة، فيخضع الطلبة المتقدمون لاختبار القبول والمقابلة الشخصية التى تجريها الجامعة، أمَّا على مستوى البرنامج، فقد أشار أعضاء الهيئة الأكاديمية إلى أنه يتم انتقاء أفضل المتقدمين للبرنامج، من خلال عقد امتحانين باللغتين العربية والإنجليزية فى المعلومات العامة، ثُمَّ يخضع المتقدم بعدهما إلى امتحان شفهي عن مناهج البحث أمام لجنة تتألف من أعضاء هيئة

التدريس المتخصصين فى علوم الإعلام والاتصال. وتنطبق نفس الشروط على الراغبين فى الالتحاق بالبرنامج من غير خريجي تخصص الإعلام، غير أنه تضاف لهم ثلاثة مقررات استدراكية لا تحتسب ضمن عدد إجمالى الساعات، وهي: نظريات الإعلام (MCM201)، ومناهج بحوث الإعلام (MCM202)، وموضوعات وتطبيقات إعلامية باللغة الإنجليزية (3) (MCM460). وتقر اللجنة أنَّ سياسات واشتراطات القبول يتم تطبيقها بصورة متسقة؛ لضمان تطابق مواصفات الطلبة المقبولين مع أهداف البرنامج، غير أنها تقترح اعتماد آليات لمتابعة التقدم الأكاديمي للطلبة في ضوء البيانات المتاحة عن مواصفات المقبولين وتقدمهم الأكاديمي، خاصةً أنَّ عدد السنوات التي يقضيها الغالبية العظمى من الطلبة للتخرج تتجاوز عدد سنوات الخطة الدراسية للبرنامج (أنظر الفقرة: 3.9).

2.3 يوجد هيكل تنظيمي واضح وموثق للكلية يتكون من: عميد الكلية الذي يرأس الهرم التنظيمي، ومجلس الكلية، ولجان كلية الآداب، ثم رئيس قسم الإعلام والسياحة والفنون، ومجلس القسم، وأخيرًا لجان القسم، والتي تتضمن لجنة الدراسات العليا. كذلك توجد بنية هيكلية وإدارية وأكاديمية مناسبة، فضلًا عن عمادة خاصة بالدراسات العليا على مستوى الجامعة، تُشرفُ على تنظيم وتنسيق شئون الدراسات العليا على مستوى الجامعة والكلية. وعلى مستوى القسم ترفع لجنة الدراسات العليا توصياتها لمجلس القسم بالموافقة على عنوان الأطروحة، وتعيين المشرف الأكاديمي عليها، ومنها تُرفع توصيات القسم إلى مجلس الكلية. ووفقًا للمادة: (60)، من نظام الدراسات العليا في جامعة البحرين، "تُمنح درجات الدبلوم العالي، والماجستير، والدكتوراه بقرار من مجلس الجامعة؛ بناءً على توصية مجلس الدراسات العليا". وخلال المقابلات مع أعضاء هيئة التدريس، وجدت لجنة المراجعة أن لرئيس القسم مسئوليات واضحة، فهو المسئول عن إدارة البرنامج واتخاذ القرارات الإدارية، ومن بينها: الدعوة لاجتماعات مجلس القسم، وتوزيع المهام على الهيئة الأكاديمية والإدارية، كما تبين أن القرارات الأكاديمية لإدارة البرنامج يتم اتخاذها من خلال مجلس القسم، وترفع إلى مجلس الكلية حسب الحاجة. لذا، تقدر اللجنة وجود هيكل تنظيمي واضح، وملائم لإدارة البرنامج. إلا أنَّ اللجنة لاحظت عدم وجود مسئوليات واضحة وملزمة لمنسقي البرامج التي يطرحها القسم، وأن مسئولية إدارة وتنسيق جميع البرامج، بما فيها برنامج الماجستير في الإعلام تقع على عاتق رئيسه، لذا توصي اللجنة بأنه ينبغي على الكلية تفعيل دور منسق البرنامج، وتحديد مسئوليات واضحة له.

2.4 حسب تقرير التقييم الذاتي، يشارك في تدريس برنامج الماجستير في الإعلام (9) أعضاء هيئة تدريس يعملون بنظام كلي، ومن حملة الدكتوراه، منهم (1) بدرجة أستاذ، و(3) بدرجة أستاذ مشارك، والباقون بدرجة أستاذ مساعد، وحيث إنَّ عدد طلبة البرنامج يبلغ (82) طالبًا، فإن نسبة أعضاء هيئة التدريس إلى الطلبة حوالي 9:1، كما أنه وحسب الأدلة المقدمة، فقد زاد عدد أعضاء هيئة التدريس إلى 10 في وقت الزيارة الميدانية، غير أن أعضاء هيئة التدريس يساهمون في تقديم مقررات دراسية أخرى في الكلية. ومن خلال السير الذاتية، ومقابلات أعضاء هيئة التدريس والأدلة المقدمة، اتضح للجنة المراجعة أن أعضاء هيئة التدريس ذوي مؤهلات وتخصصات أكاديمية مناسبة لتدريس البرنامج، إلى جانب أنه لدى بعضهم بحوث حديثة منشورة، وخبرات مهنية مناسبة. إلا أنه يوجد نقص فى الدرجات الأكاديمية التى تصلح للإشراف والتدريس فى الدراسات العليا، وكذلك يوجد نقص وعدم توازن فى أعضاء هيئة التدريس ببعض التخصصات، حيث يوجد في تخصص الصحافة (5) أعضاء، وعضو واحد (1) في كل من: تخصص العلاقات العامة، وتخصص الإذاعة والتليفزيون، وتخصص الإعلام الرقمي، وتخصص الإعلان. كذلك، وجدت اللجنة أن مسئوليات أعضاء هيئة التدريس تشمل: التدريس في كافة البرامج في القسم بما فيها برنامج الماجستير في الإعلام، والمشاركة في الإرشاد الأكاديمي، والبحث العلمي، وأعمال اللجان، والخدمة المجتمعية، ولذلك فقد وجدت لجنة المراجعة أنَّ العبء الأكاديمي لبعض أعضاء هيئة التدريس يتجاوز الحد الأقصى للنصاب الأكاديمي الذي حددته الجامعة، فقد يصل في بعض الحالات إلى (21) ساعة معتمدة أسبوعيًّا في الفصل الدراسي الواحد، مقسمة إلى مقررات برنامج الماجستير، والبكالوريوس، علاوة على (9) ساعات معتمدة للإشراف على رسالة الماجستير. كما لاحظت اللجنة ارتفاعًا في عدد السنوات التي يستغرقها الطالب للانتهاء من متطلبات التخرج من البرنامج، وهو ما برره أعضاء هيئة التدريس خلال المقابلات بقلة عدد الأساتذة المؤهلين للإشراف على الأطروحة، كما أشاروا إلى أنَّ إدارة الجامعة عالجت الأمر برفع نصاب الإشراف للأساتذة، الأمر الذي تراه اللجنة قد يؤثر على مستوى الخريج؛ نظرًا لصعوبة قيام الأستاذ بمهام الإشراف والمتابعة لعدد كبير من الطلبة، وخاصة في ظل الأعباء الأكاديمية الكبيرة الملقاة على عاتقهم. وتبين من خلال المقابلات أن الجامعة تشجع أعضاء هيئة التدريس، وتدعمهم ماديًّا لإنجاز بحوثهم العلمية ونشرها، بيد أنه لا توجد لدى الجامعة سياسات لتخفيض العبء الأكاديمي؛ من أجل إنجاز البحوث العلمية، كما لم تجد اللجنة دليلًا على أنَّ الجامعة تشجع الأكاديميين على الشراكة المجتمعية. لذا، تقر اللجنة وجود عدد من أعضاء هيئة التدريس

الذين لهم تخصصات ومؤهلات متنوعة ومتسقة مع أهداف البرنامج. وتوصي اللجنة بأنه ينبغي على الكلية اعتماد خطة واضحة لزيادة عدد أعضاء هيئة التدريس، خاصة في تخصصات الإعلان والإذاعة والتليفزيون، مع مراعاة اختيار الدرجات العلمية الأعلى؛ لتخفيض العبء الأكاديمي، وتحقيق أهداف المؤسسة المتعلقة بإنجاز البحوث العلمية والشراكة المجتمعية.

2.5 استنادًا للأدلة المقدمة، لدى جامعة البحرين إجراءات معتمدة، ومعلنة، ومطبقة لتعيين أعضاء هيئة التدريس بها، وفقًا للائحة أعضاء هيئة التدريس، وسياسة وإجراءات ديوان الخدمة المدنية فى مملكة البحرين. وقد أكد أعضاء هيئة التدريس خلال المقابلات، أن إجراءات التعيين تتم بشكل متناسق وشفاف. كما أن هناك نظامًا لتقييم جودة أدائهم، حيث يعبأ الطلبة إستمارات تقييم المقرر إلكترونيًّا، وبشكل منتظم، بالإضافة إلى تقييم رئيس القسم، والذي يشمل عدة جوانب منها: النشاط الأكاديمي، والأداء التدريسي، وعلاقاتهم مع زملائهم، ومدى تعاونهم مع رئيس القسم، وكذلك نشاطهم البحثي والعلمي، وخدمة الجامعة والمجتمع. كما لاحظت اللجنة من خلال الوثائق المقدمة والمقابلات مع أعضاء هيئة التدريس، أنه بشكل عام، يوجد العديد من الأساتذة المعينين منذ أكثر من (18) عامًا. وتقدر اللجنة وجود إجراءات واضحة وشفافة تخص عملية التعيين وتقييم أداء الأكاديميين، كما يوجد أدلة على أنَّ نسب استبقائهم في البرنامج عالية. ومن خلال المقابلات لاحظت اللجنة أن الجامعة تعتمد نظام الترقيات الأكاديمية، في ترقية أعضاء هيئة التدريس، ويتضمن معايير تشكيل لجان الترقية الأكاديمية على مستوى القسم، والكلية، والجامعة، وآلية عمل هذه اللجان، ومتطلبات الترقية الأكاديمية ومعاييرها. إلا أنَّ اللجنة – بشكل عام – لاحظت تأخر ترقية أعضاء الهيئة الأكاديمية، حيث إنه على مدار الخمس سنوات الماضية، لم يُرقَّ سوى عضو واحد فقط من أعضاء الهيئة الأكاديمية، كما أنه يوجد في القسم أساتذة قد استمروا على الدرجة الأكاديمية الحالية، على الرغم من طول مدة خدمتهم في جامعة البحرين، والتي تفوق الـ (18) عامًا. وخلال المقابلات عزا أعضاء هيئة التدريس ذلك إلى كثرة الأعباء الأكاديمية والإدارية المكلفين بها. ولذا، توصي اللجنة بأنه ينبغي على الكلية تطبيق خطة واضحة لدعم أعضاء الهيئة الأكاديمية في التقدم للترقية. وبالنسبة لتعريف الأكاديميين الجدد بالجامعة، ونظامها، وخدماتها، ومواردها، فقد تبين للجنة المراجعة من خلال مقابلات أعضاء هيئة التدريس أن هذا النشاط يتم على مستوى القسم، ولكن بصورة غير رسمية، لذا توصي اللجنة بأنه ينبغي على الكلية تنظيم برنامج تعريفي رسمي للأكاديميين الجدد على مستوى

القسم، والكلية، والجامعة؛ لتعريفهم بسياسات الجامعة، ولوائحها، ومواردها، وخدماتها المتنوعة، وتقييم فاعليته.

2.6 حسب ما ورد في تقرير التقييم الذاتي، لدى الجامعة عددٌ من أنظمة المعلومات الحديثة والمفعلة، من أمثلتها: نظام التسجيل الإلكتروني، والإرشاد الأكاديمي، والجداول الدراسية، والموارد البشرية، وتتلاءم تلك الأنظمة مع طبيعة البرنامج وأهدافه. ومن خلال الزيارة الميدانية، اتضح للجنة المراجعة أنه يمكن لأعضاء الهيئتين الإدارية والأكاديمية الحصول إلكترونيًّا على العديد من المعلومات والبيانات ومنها: مفردات المرتب، وتقارير الحضور والغياب، والساعات الإضافية للموظفين الإداريين، وغير ذلك مما يحتاجه الموظف الإداري والأكاديمي. وتتوفر الخدمات الإلكترونية للطلبة أيضًا لتسجيل مقرراتهم، ودفع الرسوم، وكذلك استخراج كشوف الطلبة المسجلين في البرنامج، وجداولهم الدراسية، واسم المرشد الأكاديمي لكل طالب. وقد أظهرت المقابلات مع أعضاء الهيئة الأكاديمية إمكانية تسجيل الغياب، ورصد الدرجات إلكترونيًّا. كما أن مركز التعليم الإلكتروني يوفر تقارير عن استفادة الأقسام الأكاديمية من خدماتها، وكذلك توفر المكتبة تقارير عن الموارد المتاحة للكلية، واستخدامها. وعلى الرغم من توفر نظام لإدارة المعلومات، وملائم لطبيعة البرنامج وأهدافه، ويتم استخدامه بصورة محدودة في إدارة البرنامج، والطلبة، والموارد المختلفة، إلا أن اللجنة لم تجد دليلًا على استخدامه بصورة إستراتيجية متكاملة لتعزيز عملية اتخاذ القرار. لذا، تقدر اللجنة وجود نظام لإدارة المعلومات، ملائم لأهداف البرنامج، واحتياجاته، وتنصح بزيادة الاستفادة منه؛ من أجل تعزيز عملية اتخاذ القرار على مستوى إستراتيجي للبرنامج.

2.7 لدى جامعة البحرين سياسات وإجراءات واضحة لضمان سلامة المعلومات الخاصة بالمتعلمين ودقة النتائج واسترجاعها من خلال حفظ البيانات مركزيًّا. ويطبق مركز تقنية المعلومات في الجامعة إجراءات صارمة؛ لضمان سرية بيانات الطلبة، وسجلات الأساتذة من خلال نظام متعدد المراحل لتقييد الدخول إلى البيانات التي تتطلب رقم هوية، وكلمة مرور يتم تغييرها كل (120) يومًا، أما بالنسبة لعملية إدخال الدرجات فيختص بها أستاذ المادة فقط، ويعتمدها رئيس القسم، ويتم التغيير فيها إذا تطلب الأمر بصورة رسمية بعد موافقة رئيس القسم والعميد. ومن خلال جولة تفقدية لأعضاء لجنة المراجعة اتضح أن إدارة البرنامج تقوم بحفظ كراسات الإجابة الخاصة بالامتحانات النهائية، ومشروعات الطلبة لمدة فصلين دراسيين في غرفة محكمة وآمنة، وأمَّا الأطروحات؛ فتُحفظ نسخة

منها في القسم كمراجع علمية. كما أنَّ هناك خطة لإدارة المخاطر، مطبقة من قبل مركز تكنولوجيا المعلومات في حالة حدوث كوارث أو أحداث طارئة، من بينها مثلا عمل نسخة إلكترونية Backup من البيانات بشكل دوري. كذلك هناك (خوادم Servers) مؤمنة، وتخزين احتياطي للبيانات؛ يتم الاحتفاظ بها في الجامعة، وفي مكان آخر آمن خارج الحرم الجامعي. وتقدر اللجنة السياسات والإجراءات المُطبقة في البرنامج؛ لضمان سلامة المعلومات الخاصة بالمتعلمين والموظفين، ودقة النتائج وإدارة المخاطر.

2.8 قامت لجنة المراجعة خلال الزيارة الميدانية، بجولة تفقدية في الكلية والجامعة، وقد لاحظت أن الكلية توفر الموارد اللازمة التى تفي بحاجات التعلم من بينها: (27) قاعة دراسية مجهزة بأجهزة عرض تتسع لحوالي (42) إلى (97) طالبًا، ومدرجات تستوعب عددًا كبيرًا من الطلبة، و(8) مختبرات للحاسب الآلي Mac وWindows، ومعمل للوسائط المتعددة، وصالة للتحرير الصحفي، ومعمل للتصوير الفوتوغرافي، وغرفة للموسيقى. كما يتم الاستفادة من إمكانيات مركز تسهيلات البحرين للإعلام وما يضمه من استديوهات إذاعية وتليفزيونية ومسرح. كما توفر الجامعة أماكن لتواجد الطلبة في حرم الجامعة مثل الصالات، فضلا عن أماكن متعددة لممارسة الطلبة للأنشطة مثل نادي الفنون والموسيقى، والمسرح، والشطرنج، والإعلام، وسينما الآداب، وصالة رياضية، ومركز صحي، ومكاتب لاتحاد الطلبة. هذا إلى جانب توفير خدمة الـ (Wi-Fi) في المختبرات، وداخل كلية الآداب، كذلك توفر البريد الإلكترونى للطلبة، وأعضاء هيئة التدريس. كما توجد مكاتب فردية كافية لأعضاء هيئة التدريس مزودة بأجهزة كمبيوتر، وملائمة للعمل واستقبال الطلبة. ويوفر مركز زين للتعلم الإلكترونى منظومته الإلكترونية (Moodle وBlackboard) التي تمكن الأساتذة من تقديم أجزاء من مقرراتهم بشكل إلكتروني. وخلال المقابلات، أعرب الطلبة والموظفون عن ارتياحهم للمرافق والخدمات المتوفرة لدعم البرنامج. لذا، تقدر اللجنة أن الموارد المتاحه للبرنامج ملائمة سواء أكانت للطلبة أم لأعضاء هيئة التدريس. ومن خلال الجولة التفقدية للمكتبة تبين أنها تحتوي على العديد من مصادر التعلم الإلكترونية، حيث يوجد بها ما يربو على (100) ألف كتاب إلكتروني، وما يزيد عن (27) ألف مجلة إلكترونية، وتشترك المكتبة في قواعد بيانات كاملة مثل، Business Source Thompson Reuters, EBSCO, وهي مرتبطة بـ (47) قاعدة بيانات دولية، كذلك تتوفر أُطروحات برنامج الماجستير في الإعلام، وعدد من الأُطروحات من قاعدة Proquest، وقاعدة المنهل، إلا أن المصادر والكتب الإعلامية المطبوعة سواء العربية أو الأجنبية محدودة، فضلًا عن

عدم حداثة بعضها، وقد تطرق تقرير التقييم الذاتي لبرنامج الماجستير في الإعلام (2012) إلى ذلك، وأشار إلى ضرورة "تحديث موارد المكتبة المركزية بمقر الجامعة في "الصخير" ببعض الدوريات المتخصصة ... خصوصًا وأن الحاجة إليها أصبحت أكثر إلحاحًا مع طرح برنامج الماجستير في الإعلام مؤخرًا". كما يوجد في المكتبة أجهزة كمبيوتر لاستخدام الطلبة؛ للبحث في فهرس المكتبة، وكذلك أماكن للدراسة والاطلاع على المراجع والمجلات. وقد أكد الطلبة خلال المقابلات رضاهم واستخدامهم للمكتبة، ومواردها؛ خاصة خدمات النسخ والطباعة. وتنصح اللجنةُ الكليةَ بتحديث وتوفير المصادر والكتب الإعلامية سواء العربية أو الأجنبية، التي تتناسب مع احتياجات البرنامج، والتطورات العالمية الراهنة في مساراته.

2.9 لدى جامعة البحرين نظامٌ لتتبع استخدام مواردها المختلفة، حيثُ لاحظت اللجنة خلال الزيارة الميدانية، أن الجداول الدراسية للقاعات والمختبرات تصدر عن عمادة القبول والتسجيل، وتعلق خارجها، وأن طلب تغيير هذه الجداول يتم عن طريق العمادة. ويوفر مركز تقنية المعلومات في الجامعة الدعم الفنى للمختبرات والموظفين، ويتم تلقي وتتبع طلبات الدعم الفني من خلال مكتب مساعدة المستخدمين المزود بنظام إلكتروني. ويوفر مركز زين للتعلم الإلكتروني منصة إلكترونية للمقررات المدرجة ضمن التعلم الإلكتروني، كما يُجمع النظام بيانات عن استخدام مصادره، ويُصدر تقارير مختلفة عن حجم الاستخدام وأشكاله. كما أن لدى المكتبة نظامًا رصينًا لرصد وتتبع المعاملات التي تتم بها. وتقر لجنة المراجعة بوجود نظام تتبع يسمح بتقييم مدى الاستفادة من الموارد المختلفة، إلا أنهه لم تجد دليلاً على استخدام تقارير تلك الأنظمة من قبل إدارة البرنامج بشكل دوري ومنتظم في عملية صنع القرار. ومن ثم، توصي اللجنة بأنه ينبغي على الكلية زيادة استخدام تقارير التتبع والبيانات المستحدثة من نظم المتابعة؛ لتعزيز اتخاذ القرارات التي تساهم في رفع كفاءة العملية التعليمية.

2.10 تبين للجنة المراجعة من خلال الزيارة الميدانية والأدلة المقدمة توفر دعم طلابي مناسب فيما يتعلق بالمكتبة، والمختبرات، والتعلم الإلكتروني، سواء من حيث البنية التحتية، أو تطبيقات الحاسوب المتاحة، أو الدعم البشري مثل فنيي المختبرات، أو المختصين داخل المكتبة. أما بالنسبة لنظام الإرشاد الأكاديمي؛ فيتم من خلاله مساعدة الطلبة في اختيار المواد الملائمة لهم، ويتعين على كل مرشد أكاديمي تقديم تقرير سنوي لرئيس القسم، وتتوفر العديد من أوجه الدعم للطلبة ذوي الاحتياجات

الخاصة مثل: المساعدة في تسجيل المقررات الدراسية، توفير سيارة مجهزة، تقديم خدمات الدعم من قبل الطلبة المتطوعين، فضلاً عن توفر دليل الطلبة ذوي الاحتياجات الخاصة، وأن المكتبة توفر أيضًا خدمات لهم من خلال غرفة لذوي الإعاقة البصرية بها جهاز كمبيوتر مجهز خصيصًا لهم. ويعمل مكتب الإرشاد المهني التابع لمكتب نائب رئيس الجامعة لخدمة المجتمع والخريجين على إعداد الطلبة لمواجهة تحديات سوق العمل عن طريق تقديم عدة خدمات لهم مثل: يوم المهن، وخدمة تسليم وتسلُّم السيرة الذاتية، وخدمة الترشيح، وخدمة التوظيف في الحرم الجامعي. كما أن دائرة التوجيه والإرشاد التابعة لعمادة شئون الطلبة توفر التوجيه والمشورة بواسطة مرشدين اجتماعيين مختصين. وقد تبين خلال المقابلات التي تمت مع الطلبة، أنهم راضون عن مختلف خدمات الدعم المقدمة لهم، كما اطلعت اللجنة على استبيانات لقياس درجة رضا الطلبة الذين هم على وشك التخرج، إلا أنه لوحظ عدم كفاية الأدلة التي تشير إلى استخدامها لتحسين الخدمات المختلفة المقدمة للدعم الطلابي. وتقدر اللجنة خدمات الدعم المختلفة التي تقدمها الجامعة للطلاب، وتقترح توسيع نطاق قياس الرضا عن خدمات الدعم الطلابي؛ لتشمل طلبة جميع المراحل الدراسية، وأن يتم ذلك بصورة دورية ومنتظمة، وكذلك الاستفادة من نتائجها في تحسين الدعم المتوفر للبرنامج.

2.11 وفقًا لتقرير التقييم الذاتي، تنظم دائرة التوجيه والإرشاد في عمادة شئون الطلبة بالتعاون مع كليات الجامعة "يوم التهيئة"، وهو نشاط تعريفي للطلبة الجدد؛ يتم من خلاله تعريف الطلبة بأماكن الكليات والمرافق والخدمات المتوفرة في الجامعة، والبرامج الأكاديمية، وسياسات ولوائح الجامعة، علاوة على بعض الخدمات الأُخرى التي تقدمها عمادة شئون الطلبة. كما يتم توزيع كتيبات توضيحية على الطلبة تشمل نظام الدراسات العليا في جامعة البحرين ودليل كتابة الأطروحات. وعلى مستوى كلية الآداب، يتم تعريف الطلبة بمختلف الأقسام، والبرامج، وشرح أنظمة الدراسة في كل برنامج على حدة من قبل مكتب ضمان الجودة. ومن خلال المقابلات، أشار أعضاء هيئة التدريس إلى أنَّ كافة المعلومات التعريفية عن البرنامج متاحة على الموقع الإلكتروني، لأي طالب قد لا يتمكن من حضور البرنامج التعريفي، في حين أشاد الطلبة – أثناء المقابلات – بالدور الذي يقوم به مجلسهم في تعريف الطلبة الجدد الذين لم يحضروا اليوم التعريفي بالخدمات والأنشطة المختلفة داخل الجامعة. وعلمت اللجنة خلال المقابلات، أن الطلبة بصفة عامة راضون عن فاعلية يوم التهيئة، على الرغم من عدم قيام إدارة البرنامج بتوزيع استمارات الاستقصاء على الطلبة الذين قابلتهم اللجنة لقياس درجة الرضا أثناء يوم التهيئة. وتقدر اللجنة الترتيبات التي تتخذها إدارة الجامعة؛ لتعريف الطلبة الجدد بالبرنامج،

والخدمات والأنشطة المقدمة، وتنصح بمتابعة قياس رضا الطلبة الجدد عن فاعلية يوم التهيئة بصورة منهجية، والاستفادة منها في تحسين البرنامج التعريفي للطلبة.

2.12 من خلال الزيارة الميدانية، تبين للجنة المراجعة أن لدى جامعة البحرين نظام إرشاد أكاديمي، تسري أحكامه على طلبة المرحلة الجامعية الأولى، وطلبة الدراسات العليا، حيث يتم توزيع الطلبة على المرشدين الأكاديميين مع بداية العام الأكاديمي، ويتم تحديد الساعات المكتبية لمقابلة الطلبة والإعلان عن مواعيدها. وحسب الفصل التاسع من نظام الدراسات العليا في جامعة البحرين "يوضع طالب الدراسات العليا تحت الإنذار الأكاديمي إذا لم يحصل في نهاية أي فصل دراسي على الحد الأدنى للمعدل التراكمي (3.0 من 4.0) نقاط"، و"يفصل الطالب نهائيًّا من الجامعة إذا لم يحصل على الحد الأدنى للمعدل التراكمي في نهاية الفصلين التاليين لحصوله على الإنذار". ويفترض في نظام الإرشاد الأكاديمي أنْ يرصد مشكلات الطلبة المتعثرين أكاديميًّا؛ ممن حصلوا على إنذار أكاديمي، حيث يلتقي الطالب المتعثر بمرشده الأكاديمي الذي يقدم له النصيحة المناسبة التي تمكنه من رفع معدله التراكمي. كما تبين للجنة المراجعة توافر أشكال الدعم الأكاديمي للطلبة المتعثرين في اللغة الإنجليزية من خلال مركز National Geographic Centre لمصادر التعلم الذي افتتح مؤخرًا. وخلال المقابلات مع الطلبة وأعضاء هيئة التدريس، لاحظت اللجنة أنَّ الإرشاد المقدم لطلبة الدراسات العليا يتم فى أضيق الحدود، ولم تجد اللجنة دليلاً على متابعة القسم لتقدم الطلبة المتعثرين في البرنامج. لذا، تقر لجنة المراجعة وجود نظام إرشاد أكاديمي ملائم، وسياسات لتحديد طلبة الدراسات العليا المتعثرين أكاديميًّا، وتوصي اللجنة بأنه ينبغي على الكلية متابعة تقدم الطلبة المتعثرين في البرنامج، والكشف عن أسباب تأخر تخرجهم، ومعالجتها.

2.13 حسب تقرير التقييم الذاتي، لدى طلبة البرنامج فرصٌ متنوعة لتوسيع معارفهم وخبراتهم من خلال الأنشطة الداعمة، والتي تشمل: الاشتراك في الأنشطة الطلابية بالتعاون مع جمعيات ونوادي الكلية، والمعارض الطلابية؛ لاستعراض أعمالهم في تخصصات البرنامج المختلفة، والزيارات إلى مؤسسات من داخل وخارج مملكة البحرين كالزيارة التي نظمها القسم في 2017، إلى بعض مؤسسات الأمم المتحدة في سويسرا والاتحاد الأوروبي. ومن خلال المقابلات والزيارة الميدانية، اتضح للجنة المراجعة أنه يتاح للطلبة فرصة الاشتراك في مجموعة واسعة من أنشطة التعلم غير الرسمية، التي تنظمها جهات مختلفة في الجامعة، وتشمل: الأنشطة الثقافية والاجتماعية، والفعاليات الرياضية، والحلقات

النقاشية، وورش تدريبية مختلفة، ويوم المهن، وبرنامج تعليم الأقران. بالإضافة إلى توسع معارف الطلبة التنظيمية المهنية من خلال إنجاز رسالة الماجستير، واستقدام مناقشين خارجيين لمناقشة أطروحات الماجستير. وخلال المقابلات أعرب الطلبة عن رضاهم عن الفرص التي توفرها الجامعة والكلية، ومركز تسهيلات البحرين للإعلام، لتوسيع نطاق تعلمهم. وتقدر لجنة المراجعة وجود بيئة تعليمية في الجامعة؛ تساهم في توسيع معارف وخبرات الطلبة، والتي تدعم التعلم غير الرسمي.

2.14 وفي معرِض الاستنتاجات التي توصلت إليها لجنة المراجعة بخصوص كفاءة البرنامج، تود اللجنة أن تشير، مع *التقدير*، إلى ما يلي:

- نظام القبول لبرنامج الماجستير في الإعلام ملائم لنوع البرنامج ومستواه، ومعلن عنه للذين لهم صلة به.
- يوجود هيكل تنظيمي واضح، وملائم لإدارة البرنامج.
- توجد إجراءات واضحة وشفافة تخص تعيين، وتقييم أداء الأكاديميين، كما توجد أدلة على أن نسب استبقائهم عالية في البرنامج.
- يوجد نظام لإدارة المعلومات ملائم لأهداف البرنامج، واحتياجاته.
- هناك سياسات وإجراءات مُطبقة لضمان سلامة المعلومات الخاصة بالمتعلمين، والموظفين، ودقة النتائج، وإدارة المخاطر.
- الموارد المتاحة للبرنامج ملائمة سواء للطلبة، أو لأعضاء هيئة التدريس.
- توفر الجامعة خدمات الدعم المختلفة للطلبة.
- توجد ترتيبات مطبقة لتعريف الطلبة الجدد بالبرامج الأكاديمية، والخدمات، والأنشطة المختلفة التي تقدمها الجامعة.
- توجد في الجامعة بيئة تعليمية تساهم في توسيع معارف وخبرات الطلبة، والتي تدعم التعلم غير الرسمي.

2.15 وفيما يتعلق بالتحسينات، فإن لجنة المراجعة **توصي** الكلية بالقيام بما يلي:

- تفعيل دور منسق البرنامج، وتحديد مسئوليات واضحة له.

- اعتماد خطة واضحة لزيادة عدد أعضاء هيئة التدريس خاصة في تخصصات الإعلان، والإذاعة والتليفزيون، مع مراعاة اختيار الدرجات العلمية الأعلى؛ لتخفيض العبء الأكاديمي، وتحقيق أهداف المؤسسة المتعلقة بإنجاز البحوث العلمية، والشراكة المجتمعية.
- تطبيق خطة واضحة لدعم أعضاء الهيئة الأكاديمية في التقدم للترقية.
- تنظيم برنامج تعريفي رسمي للأكاديميين الجدد على مستوى القسم، والكلية، والجامعة؛ لتعريفهم بسياسات الجامعة، ولوائحها، ومواردها، وخدماتها المتنوعة، وتقييم فاعليته.
- زيادة استخدام تقارير التتبع والبيانات المستحدثة من نظم المتابعة؛ لتعزيز اتخاذ القرارات التي تساهم في رفع كفاءة العملية التعليمية.
- متابعة تقدم الطلبة المتعثرين في البرنامج، والكشف عن أسباب تأخر تخرجهم، ومعالجتها.

2.16 الحُكم النهائي:

تطبيقًا للمعايير، توصلت لجنة المراجعة إلى استنتاج مفاده بأن **البرنامج مستوفٍ** للمؤشر الخاص **بكفاءة البرنامج**.

3. المؤشر (3): المعايير الأكاديمية للخرِّيجين

الخريجون مستوفون للمعايير الأكاديمية المتوافقة مع البرامج المماثلة في البحرين، وعلى المستوى الإقليمي، والدولي.

3.1 وضعت جامعة البحرين مخرجات تعلم مطلوبة على مستوى الجامعة، وتشمل: مهارات التواصل، مهارات تقنية المعلومات، ومهارات التفكير التحليلي والنقدي، والمسئولية الأخلاقية المهنية، والتعلم الذاتي المستمر. ويهدف برنامج الماجستير في الإعلام – بوجه عام – إلى بناء شخصية الطالب الأكاديمية والمهنية، وفق شروط علمية صارمة، تكتسب مصداقيتها من احتكاكها بسوق العمل. ووفقًا لتقرير التقييم الذاتي، فإنَّ للبرنامج مواصفات واضحة للخريجين مبينة ضمن أهدافه التعليمية، ويتم التحقق منها من خلال استمارة تقييم مخرجات المقرر، حيث يتم الربط بين مخرجات التعلم المطلوبة للمقررات الدراسية، وأدوات التقييم؛ للتأكد إذا ما كانت مخرجات التعلم الخاصة بالمقرر قد تحققت من خلال عمليات التقييم أم لا، وكذلك يتم ربط مخرجات التعلم المطلوبة للبرنامج، ومخرجات التعلم المطلوبة للمقررات. إلا أنَّ اللجنة وجدت – كما ورد سابقًا في (الفقرة: 1.4) – أن مخرجات التعلم الخاصة بالبرنامج مصاغة بشكل غير قابل للقياس، وبالتالى يتضمن البرنامج مواصفات الخريجين من حيث الأهداف وليس المخرجات. وعلاوة على ذلك، لم تجد اللجنة دليلا على استخدام استمارة تقييم مخرجات المقرر، أو البرنامج بشكل دوري منتظم، ولا على الاستفادة من نتائجها في التأكد من مدى تحقق مواصفات خريجي البرنامج؛ لذا تحثُّ اللجنةُ الكليةَ بأن تقوم بإعادة صياغة مخرجات التعلم المطلوبة لبرنامج الماجستير في الإعلام، بحيثُ تكون قابلة للقياس، كما تنصح بقياسها بشكل دوري، والاستفادة من نتائجها في تطوير البرنامج، وصولاً لتحقيق مواصفات الخريجين (انظر التوصية في الفقرة: 1.4).

3.2 توجد سياسة رسمية بشأن المقايسة المرجعية أُقرت في العام 2015، من قِبَلِ مجلس الجامعة، وتتضمن إجراءات مناسبة لأنشطة المقايسة المرجعية، ونطاق تنفيذها. ومن خلال المقابلات أثناء الزيارة الميدانية، تبين للجنة المراجعة أن إجراءات المقايسة المرجعية الداخلية والخارجية تتم بشكل غير رسمي من خلال الإطار العام لضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي في الجامعة، والإطار الوطني للمؤهلات، وبفحص الأدلة تبين أنَّ المقايسة المرجعية الخارجية لبرنامج الماجستير في الإعلام، التي

تمت عند وضع الخطة الدراسية للعام 2011، وتعديلها في العام 2015، كانت على مستوى الخطة الدراسية فقط، ولم تشمل المفردات الدراسية، ونظام القبول، والإشراف، وتسجيل الأطروحات، كما أنَّها لم تتم مع أي جامعات إقليمية. وحسب تقرير التقييم الذاتي، استفاد البرنامج من الخطط الدراسية لبرامج مماثلة في ثلاث جامعات دولية في الولايات المتحدة الأمريكية، وتم اختيارها وفقًا لتصنيف SMBG-EDUNIVERSA. ولذلك، توصي لجنة المراجعة بأنه ينبغي على الكلية تفعيل سياسة الجامعة بشأن المقايسة المرجعية، وأن تتم المقايسة المرجعية الخارجية بشكل رسمي، وشامل لجميع جوانب البرنامج، مع برامج مماثلة أُخرى في جامعات إقليمية إلى جانب الجامعات الدولية، والاستفادة من نتائجها في تطوير البرنامج.

3.3 يتبنى البرنامج أسلوب التقييم المتنوع لقياس أداء الطلبة، بالتوافق مع سياسة الجامعة في هذا الشأن – كما ورد سابقًا في (الفقرة: 1.8). وقد أكد الطلبة خلال المقابلات معرفتهم بما يستجد من أساليب التقييم، حيث يقوم أستاذ المقرر بتوزيع استمارة توصيف المقرر، التي تتضمن تعريفًا بطرائق وأساليب التقييم، ويناقشها معهم في بداية كل فصل أكاديمي، كما تُنشر نتائج التقييمات وأعمال السنة للطلبة قبل الامتحان النهائي. وقد لاحظت اللجنة أن أساليب وإجراءات التقييم تتضمن وجود الممتحن الخارجي في الأطروحات، ويحرص البرنامج على إشراك ممتحنين من جامعات إقليمية مختلفة، بما يحقق تنوع المدارس الفكرية والعلمية. وعلمت اللجنة خلال المقابلات أن مركز ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي في الجامعة، ومكتب ضمان الجودة في الكلية يقومان بالتدقيق الداخلي لملفات المقررات بشكل دوري، ووضع توصيات للتحسين، ولكن لم تلاحظ اللجنة أدلة على تطبيق تلك التوصيات. كما لاحظت اللجنة عدم وجود تدقيق داخلي على الامتحانات قبل عملية التقييم، كذلك لا يوجد تدقيق خارجي على امتحانات المقررات الدراسية، أو إجراء مراجعة لسياسات التقييم، أو إدخال تعديلات عليها، أو توفير التغذية الراجعة الكافية في الأطروحات العلمية، والتأكد من الانتحال الأكاديمي – كما سيرد شرحه في (الفقرة: 3.10). ومن خلال مقابلات أعضاء هيئة التدريس، والأدلة المتاحة، لاحظت لجنة المراجعة أن أساليب التقييم مطبقة – بشكل عام – ولكن في بعض المقررات لا تُستخدم أساليب التقييم التحليلية والاستنباطية وحل المشكلات بشكلٍ كافٍ يتلاءم مع برنامج للدراسات العليا. ومن ثم، توصي لجنة المراجعة بأنه ينبغي على الكلية تنفيذ آليات رصينة للتحقق من تفعيل كافة سياسات وإجراءات الجامعة المتعلقة بتقييم إنجازات الطلبة؛ لتشمل إجراءات تقديم

التغذية الراجعة والانتحال الأكاديمى، وتطبيق آلية رصينة لمراجعة سياسات التقييم؛ لضمان استيفاء الخريجين للمعايير الأكاديمية للبرنامج.

3.4 حسب ما ورد في تقرير التقييم الذاتي، فإنَّ القسم يطبق آليات معينة لضمان التوافق بين التقييم ومخرجات التعلم، حيث يقوم عضو هيئة التدريس بتقييم مخرجات التعلم المطلوبة للمقرر من خلال استمارة تقييم مخرجات المقرر الأكاديمي، ثم يتم ربطها بإنجازات الطلبة، حتى يقاس مدى تحققها. كذلك تستخدم استمارة تقييم المخرجات؛ لقياس مدى تحقق مخرجات التعلم للبرنامج في المقررات الدارسية، حيث وجدت اللجنة من ملفات المقررات، أنه يتم تعيين أدوات التقييم لكل مخرج في استمارة تقييم المقرر. ومن خلال المقابلات والأدلة المتاحة تأكدت اللجنة أنه تم تنفيذ تلك الآليات حديثًا في البرنامج للتأكد من تتوافق عملية التقييم مع مخرجات التعلم للمقرر سواء فى تنوع أساليب التقييم، أو في تنوع الأسئلة في الامتحانات، والتى تقيس مخرجات التعلم المطلوبة. لذا، تقدر اللجنة حرص القائمين على البرنامج على ضمان التوافق بين التقييم ومخرجات التعلم للمقررات والدراسية.

3.5 لدى جامعة البحرين نظام لاعتدال الامتحانات وتقويم الطلبة، يشمل: متطلبات التدقيق، التدقيق القبلي والبعدي للامتحانات، والذي يركز على اعتدال درجات المقررات. وحسب ما ورد في تقرير التقييم الذاتي، فإنه "بالنسبة للمقررات المتعددة الشعب، يعين منسق واحد يقوم بعقد اجتماعات تنسيقية لوضع اختبار نهائي موحد بما يتناسب مع قوانين الجامعة"، و"يقوم مكتب ضمان الجودة في الكلية بمراجعة ملفات المقررات، والتي تتضمن الأجوبة النموذجية في كل فصل؛ للتأكد من مدى ملاءمة مستوى أسئلة الاختبارات مع مخرجات التعلم المطلوبة". غير أن هذا البرنامج به عدد محدود من الطلبة؛ مما يعني أن الغالبية العظمى من مقرراته تقدم من خلال شعبة واحدة فقط. كما تبين أن معظم ملفات المقررات الدراسية لا تحتوي على نماذج الأجوبة لأساليب التقييم المستخدمة. كما تأكدت اللجنة من خلال مقابلات أعضاء هيئة التدريس أن عملية التدقيق الداخلي تتم فقط بعد عملية التقييم وليس قبلها، ولا يوجد تدقيق داخلي على الامتحانات أو البحوث غير تدقيق مكتب ضمان الجودة. وتعرب اللجنة عن قلقها كون عملية التدقيق لا يقوم بها أساتذة متخصصون؛ مما يجعلها صعبة خاصة في حالة عدم وجود أجوبة نموذجية للامتحانات في عدد من ملفات المقررات. باستثناء مرحلة حلقة المناقشة في إطروحة التخرج، حيث يجتمع كافة أساتذة القسم لتداول الآراء حول موضوع الأطروحة، وإبداء المقترحات. وعليه، توصي لجنة المراجعة بأنه ينبغي على الكلية تفعيل إجراءات

الجامعة المتعلقة بالتدقيق الداخلي لطرائق التقييم في البرنامج وتقييم فاعليته، وأن يكون المدققون متخصصين.

3.6 لدى جامعة البحرين سياسة لاعتدال الامتحانات وتقويم الطلبة، اعتمدها مجلس الجامعة في العام 2015، وتشمل: متطلبات التدقيق الداخلي، والتدقيق الخارجي، وآليات للاعتدال القبلي والبعدي للامتحانات. وتبين للجنة المراجعة من خلال المقابلات، وتقرير التقييم الذاتي، أنَّ البرنامج يخضع للمراجعة من قبل مركز ضمان الجودة في الجامعة، وقد تم مراجعة مخرجات المقررات بواسطة أعضاء هيئة التدريس في القسم؛ لتتناسب مع متطلبات الإطار الوطني للمؤهلات، كما يشارك ممتحن خارجي في عملية تقييم رسالة الماجستير. وعلى الرغم من أن المادة: (9) من لائحة الجامعة لاعتدال الامتحانات وتقييم الطلبة تشترط "التحقق الخارجي من الاعتدال في امتحانات وتقييم أداء الطلبة ... في البرامج الأكاديمية في المرحلة الجامعية الأولى أو الدراسات العليا"؛ فقد تأكد للجنة من الأدلة المقدمة، والمقابلات مع أعضاء هيئة التدريس أنه لا توجد إجراءات رسمية للتدقيق الخارجي للتقييم. لذا، توصي لجنة المراجعة بأنه ينبغي على الكلية أن تطبق إجراءات رسمية ملائمة للتدقيق الخارجي للتقييم، بحيث تسهم التغذية الراجعة من التدقيق الخارجي في تطوير البرنامج وتحسين المقررات.

3.7 قامت لجنة المراجعة بفحص ملفات المقررات من مستويات مختلفة، والتى تضمنت: توصيف المقررات، ونماذج الامتحانات، وكشوف الدرجات، ونماذج من أعمال الطلبة، والأطروحات العلمية. وقد لاحظت اللجنة تنوع أسئلة الامتحانات بحيث تقيس تحقق مخرجات التعلم المطلوبة للمقرر من خلال قياس مهارات الحفظ، والتذكر، والتحليل، والتفكير النقدي. كما لاحظت اللجنة من خلال اطلاعها على نماذج من مشروعات الطلبة والأطروحات العلمية، أنها تخدم المجالات المتاحة في القطاع العام والخاص، بما يتلاءم مع أهداف ومخرجات التعلم الخاصة بالبرنامج، ويتم التأكد من مستواها من خلال مشاركة الأساتذة فى حلقة المناقشة وإبداء تعليقاتهم، كما توجد أدلة على دقة التقييم للأطروحات بالنسبة للممتحنين من الداخل والخارج. وتقدر اللجنة أن الامتحانات في معظم المقررات ذات درجة صعوبة ملائمة، وتقيس المهارات المطلوبة للبرنامج، مقارنةً ببرامج أُخرى محليًّا وإقليميًّا. ومع ذلك، فقد لاحظت اللجنة أن توزيع الدرجات لا يتناسب مع مستويات أسئلة الامتحانات،

وأنَّ هناك تضخمًا واضحًا في الدرجات، ونسب نجاح مرتفعة جدًّا. لذا، توصي لجنة المراجعة بأنه ينبغي على الكلية مراجعة توزيع الدرجات بمختلف المقررات، بحيث تعكس المستوى الحقيقي للطالب.

3.8 وفقًا لتقرير التقييم الذاتي، فإن البرنامج يقيِّم توافق إنجازات الخريجين مع أهداف البرنامج ومخرجاته، من خلال تحليل نتائج التغذية الراجعة من قِبَلِ المجالس الاستشارية للخريجين وأرباب الأعمال، وكذلك نسب نجاح الخريجين في الامتحانات والمشروعات، حيث يشير تقرير التقييم الذاتي إلى أن نسب النجاح المرتفعة تعكس المستوى المرضي للخريجين، وتدل على ارتباط أهداف البرنامج بمخرجاته التعليمية، وهو ما أكده أعضاء هيئة التدريس خلال المقابلات. إلا أن المجالس الاستشارية لبرنامج الماجستير في الإعلام قد تم تفعيلها حديثا، ولم تُقدم للجنة المراجعة أدلة على أنَّ جمع استبانات التعرف على رأي أرباب الأعمال في مستوى الخريجين من حملة الماجستير يتم بصورة دورية منظمة. كذلك لاحظت اللجنة أن البرنامج استفاد حديثًا من استمارات تقييم المقرر، غير أن استفادته من الاستمارة يظل محدودًا، في ظلِّ عدم دقة مخرجات التعلم المطلوبة للبرنامج، وخارطة ربطها بمخرجات المقررات الدراسية (الفقرة: 1.4 و 1.5). كما تبين من خلال ملفات المقررات، ولقاء أعضاء هيئة التدريس غياب آليات معتمدة وموثقة للتدقيق الداخلي لإنجازات الخريجين، كما أن إجراءات الكشف عن الانتحال الأكاديمي غير مطبقة، والتي تحد من قدرة الكلية على التحقق من تلبية إنجازات الخريجين لأهداف البرنامج ومخرجاته. وعليه، توصي لجنة المراجعة بأنه ينبغي على الكلية تطبيق إجراءات وآليات معتمدة وموثقة للتحقق من مدى تلبية إنجازات الخريجين لأهداف، ومخرجات تعلمه المطلوبة.

3.9 في إطار التقييم الذاتي للبرنامج، قدم القسم تقرير متابعة الطلبة في برنامج الماجستير في الإعلام، والذي يلقي نظرة تراكمية على أعداد الطلبة في المراحل الدراسية في البرنامج في الأعوام الأكاديمية 2014–2015 إلى 2016–2017، ولكن لا يحتوي التقرير على تحليل الدفعات حسب سنوات قبول الطلبة. وحسب تقرير التقييم الذاتي فقد تم قبول (100) طالب منذ بداية البرنامج في عام 2011 حتى وقت كتابة تقرير التقييم الذاتي، انسحب منهم (16) طالبًا، وتخرج (22) طالبًا. وتشير الإحصاءات إلى أن معدل الإقبال على البرنامج كان في حدود (17) طالبًا في كل سنة، ثُم تدنى الإقبال على البرنامج إلى (7) طلبة في العام الأكاديمي 2015–2016، دون وجود دراسة أو بحث تبين أسباب ذلك. كما تشير الإحصاءات إلى قلة معدلات انسحاب الطلبة من البرنامج، بمعدل

طالبين في السنة، غير أن اللجنة وجدت ارتفاعًا في عدد السنوات التي يقضيها الطلبة في البرنامج لاستيفاء متطلبات التخرج، أما بالنسبة لمعدلات الرسوب في المقررات الدراسية، فتجدها اللجنة مقبولة. ومن خلال لقاء الخريجين وأرباب الأعمال، تبين أن خريجي برنامج الماجستير في الإعلام يحصلون على وظائف مناسبة، ويعملون فى التخطيط الإستراتيجي فى وزارة التربية والتعليم، كما يعملون فى وزارة الخارجية، ووزارة الإعلام، ووزارة الداخلية، ومجلس التعليم العالي. إلا أن اللجنة لاحظت عدم وجود أدلة على توافر إحصائية معتمدة وموثقة خاصة بتحليل الدفعات، ونسبة الخريجين إلى الطلبة المقبولين، فضلا عن عدم وجود البيانات اللازمة لنسب الاستبقاء، والتقدم من سنة إلى أُخرى، وطوال فترة الدراسة، بصورة تفصيلية واضحة، كذلك عدم وجود الأدلة والشواهد الخاصة بالوجهة الأولى للخريجين. لذا، توصي لجنة المراجعة بأنه ينبغي على الكلية إجراء دراسة معتمدة وموثقة لتحليل الدفعات، وتتبع تقدمهم بصورة سنوية، فضلاً عن إيجاد قنوات للتواصل ولمتابعة الخريجين بعد التخرج؛ لتحديد وجهاتهم الأولى.

3.10 تتضمن الخطة الدراسية لبرنامج الماجستير في الإعلام مقرر رسالة الماجستير أو المشروع التطبيقي (COM598)، ويخصص له تسع ساعات معتمدة، ويسجله الطلبة بعد إكمال جميع المقررات الإجبارية والاختيارية، ومقررات التخصص. وهناك سياسات وإجراءات للإشراف على رسالة الماجستير تنص على مسئوليات وواجبات الطالب والمشرف. وكما ورد في تقرير التقييم الذاتي، يتبع البرنامج في هذا الشأن الإجراءات والتعليمات المعمول بها في جامعة البحرين، والمتضمنة في نظام الدراسات العليا في جامعة البحرين، ودليل كتابة الأطروحات فيها، وإجراءات تعيين المشرف، وإقرار لجنة المناقشة، ومنح الدرجة، وقد لاحظت اللجنة أن جميع هذه الإجراءات والسياسات متاحة على المواقع الإلكترونية لعمادة الدراسات العليا، كما أجرت اللجنة مقابلات مع الطلبة، وأعضاء هيئة التدريس الذين أكدوا درايتهم بتلك السياسات والإجراءات، واتباعهم لها عند تسجيل الأطروحة، وتشكيل لجنة المناقشة. لذا، تقدر اللجنة وجود سياسة وإجراءات واضحة للإشراف على رسالة الماجستير تنص على المسئوليات والواجبات الخاصة بالطالب والمشرف. وقد راجعت اللجنة عددًا من رسائل الماجستير، وتبين دقة تقييم الممتحنين الداخليين والخارجيين للأطروحات، كما ظهر بوضوح استخدام الطلبة قواعد البيانات العالمية، ونظريات الإعلام الحديثة، وخلال المقابلات مع المقيمين الخارجيين، تبين للجنة المراجعة رضاهم – بشكل عام – عن الرسائل العلمية التى شاركوا في مناقشتها، كما أبدى الطلبة خلال المقابلات ارتياحهم لإجراءات تسجيل الأطروحات، لكنهم أشاروا إلى نقص أعضاء

هيئة التدريس المشرفين على الأطروحات العلمية في بعض التخصصات مثل: العلاقات العامة والإعلام الرقمي؛ مما يؤدي إلى اللجوء إلى مشرفين من تخصصات أُخرى. وقد تأكد للجنة المراجعة من خلال الأدلة المقدمة عدم تخصص بعض المشرفين فى موضوع الرسالة؛ مما أدى إلى اختيار نظريات لا تتناسب مع الموضوع، ولا يمكن تطبيقها واستخدامها، وبرر أعضاء هيئة التدريس ذلك إلى قلة عدد الأساتذة المؤهلين للإشراف على الأطروحات العلمية. وكانت اللجنة قد لاحظت عدم وجود توازن بين التخصصات المختلفة لأعضاء هيئة التدريس في البرنامج، كما ورد في (الفقرة: 2.4). فضلاً عن ذلك، فلم تجد اللجنة ما يفيد بوجود تغذية راجعة في تلك الأطروحات، أو تصويبٍ للملاحظات المذكورة أثناء مناقشة البحث، ولا يوجد ما يشير إلى التأكد من الانتحال الأكاديمي فى الأطروحات العلمية، وهو ما أكده لقاء اللجنة مع الطلبة والخريجين. وتحث لجنة المراجعة الكليةَ على التأكد من تطبيق سياسات وإجراءات الجامعة، والمتعلقة بتقديم التغذية الراجعة والتحقق من الانتحال الأكاديمى في مقرر رسالة الماجستير بشكل مناسب؛ لضمان تحقيق أهداف البرنامج (انظر الفقرة: رقم 3.3).

3.11 وفقًا لدليل الجودة الخاص بمركز ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي في جامعة البحرين، فيجب على البرامج الأكاديمية الاستعانة بمجالس استشارية لدعمها، كما ينص الدليل بوضوح على مهامها، والتي تتضمن تقديم التغذية الراجعة بشأن الاحتياجات المهنية للبرنامج، واحتياجات سوق العمل. وحسب تقرير التقييم الذاتي، شكل القسم مجلسين استشاريين للقسم؛ أحدهما: لأرباب الأعمال؛ تم تشكيله في أبريل 2017، واجتمع مرة واحدة بتاريخ 18 أبريل 2017، والآخر: للخريجين، واجتمع بتاريخ 25 مايو 2017. ويغطي تشكيل المجلسين تخصصات الإعلام المختلفة، ويضم أعضاء من القطاع الخاص والعام، وترى اللجنة أن تكوين المجلسين يتلاءم مع احتياجات البرنامج. وبمراجعة محاضر اجتماعات المجلسين الاستشاريين في القسم، لاحظت اللجنة عدم مناقشة أي موضوع يخص برنامج الماجستير في الإعلام، وبالتالي لم يتم الاستفادة من توصيات المجلس الاستشاري لأرباب الأعمال في اتخاذ القرارات تتعلق بالبرنامج، وذلك بشكل عام؛ لحداثة تشكيل المجلس. لذا، تنصح اللجنةُ الكلية بضمان دور فاعل للمجالس الاستشارية الخاصة بالبرنامج حسب سياسة الجامعة؛ للاستفادة من مقترحاتها وتوصياتها في عملية صنع القرار في البرنامج.

3.12 ينص دليل الجودة الخاص بمركز ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي في جامعة البحرين على تطبيق البرامج الأكاديمية استبانات دورية كوسيلة لقياس رضا الخريجين وأرباب الأعمال عن مواصفات ومستوى خريجي البرنامج. كما يتم قياس مدى رضا الخريجين وأرباب الأعمال عن مواصفات ومستوى الخريجين من خلال اجتماعات المجلس الاستشاري لأرباب الأعمال. إلا أن اللجنة لاحظت عدم وجود أدلة على تشكيل مجلسين استشاريين للطلبة وأرباب الأعمال على مستوى برنامج الماجستير في الإعلام حسب ما ورد في الفقرة السابقة. وقد أعرب أرباب الأعمال والخريجون خلال المقابلات عن رضاهم بشكل عام عن مستوى الخريجين، وإن كان هناك تحفظ على مستويات مهارات اللغتين العربية والإنجليزية. وعلمت اللجنة من خلال مقابلات الخريجين أن البرنامج يساهم في تلبية احتياجات سوق العمل من الكفاءات الوطنية المؤهلة معرفيًّا ومهنيًّا، والذين أكدوا على رضاهم عن دورهم داخل الوزارات، والهيئات، والجهات التي يعملون بها. لذا، تقر اللجنة بوجود رضا من الخريجين وأرباب الأعمال عن توفر المواصفات المطلوبة في خريجي البرنامج؛ لتلبية احتياجات سوق العمل. غير أن اللجنة لاحظت أن الاستبانات تحتاج إلى دقة أكثر لقياس نسبة رضا الخريجين وأرباب الأعمال عن مستوى الخريجين، وحول أهداف البرنامج التعليمية، كما أنَّها لا تطبق بصورة دورية منتظمة. وتحث اللجنة على ضرورة تطبيق إجراءات فاعلة وبطريقة دورية لقياس مدى رضا أرباب الأعمال والخريجين عن مستوى خريجي البرنامج، ومدى تحقق أهدافه ومخرجاته التعليمية (انظر التوصية في الفقرة: 4.8).

3.13 وفي معرِض الاستنتاجات التي توصلت إليها لجنة المراجعة بخصوص المعايير الأكاديمية للخريجين، تود اللجنة أن تشير، مع *التقدير*، إلى ما يلي:

- توجد آليات لضمان التوافق بين التقييم ومخرجات التعلم للمقررات الدراسية.
- درجة صعوبة الامتحانات في معظم المقررات ملائمة، وهي تقيس المهارات المطلوبة للبرنامج، ومشابهة مقارنةً ببرامج أُخرى محليًّا وإقليميًّا.
- توجد سياسة وإجراءات واضحة للإشراف على رسالة الماجستير تنص على المسئوليات والواجبات للطالب والمشرف.

3.14 وفيما يتعلق بالتحسينات، فإن لجنة المراجعة ***توصي*** الكلية بالقيام بما يلي:

- تفعيل سياسة الجامعة بشأن المقايسة المرجعية، وأن تتم المقايسة المرجعية الخارجية بشكل رسمي، وشامل لجميع جوانب البرنامج، مع برامج مماثلة أُخرى بجامعات إقليمية إلى جانب الجامعات الدولية، والاستفادة من نتائجها في تطوير البرنامج.
- تنفيذ آليات رصينة للتحقق من تفعيل كافة سياسات وإجراءات الجامعة المتعلقة بتقييم إنجازات الطلبة، لتشمل إجراءات تقديم التغذية الراجعة والانتحال الأكاديمى، وتطبيق آلية رصينة لمراجعة سياسات التقييم؛ لضمان استيفاء الخريجين للمعايير الأكاديمية للبرنامج.
- تفعيل إجراءات الجامعة المتعلقة بالتدقيق الداخلي لطرائق التقييم في البرنامج وتقييم فاعليته، وأن يكون المدققون متخصصين.
- تطبيق إجراءات رسمية ملائمة للتدقيق الخارجي للتقييم، بحيث تسهم التغذية الراجعة من التدقيق الخارجي في تطوير البرنامج، وتحسين المقررات.
- مراجعة توزيع الدرجات بمختلف المقررات، بحيث تعكس المستوى الحقيقي للطالب.
- تطبيق إجراءات وآليات معتمدة وموثقة للتحقق من مدى تلبية إنجازات الخريجين لأهداف ومخرجات التعلُّم المطلوبة للبرنامج.
- إجراء دراسة معتمدة وموثقة لتحليل الدفعات، وتتبع تقدمهم بصورة سنوية، فضلاً عن خلق قنوات للتواصل، ولمتابعة الخريجين بعد التخرج لتحديد وجهاتهم الأولى.

3.15 **الحُكم النهائي:**

تطبيقًا للمعايير؛ توصلت لجنة المراجعة إلى استنتاج مفاده بأن **البرنامج غير مستوفٍ** للمؤشر الخاص **بالمعايير الأكاديمية للخريجين.**

4. المؤشر (4): فاعلية إدارة وضمان الجودة

تساهم الترتيبات المُتّخذة لإدارة البرنامج، بما فيها ضمان الجودة والتحسين المستمر، في إعطاء الثقة بالبرنامج.

4.1 لدى جامعة البحرين سياسات وأنظمة مؤسسية، تغطي مختلف الجوانب الأكاديمية والإدارية فيها، وتشمل: الامتحانات، الطلبة، البحث العلمي، التعليم المستمر وخدمة المجتمع، الخريجين، الشئون الإدارية، تقنية المعلومات، الأمن والسلامة والصحة، ولائحة أعضاء هيئة التدريس، ونظام الترقيات الأكاديمية، ونظام الإرشاد الأكاديمي، ولائحة الابتعاث، وتطوير الممارسة الأكاديمية لأعضاء هيئة التدريس. كما توجد لوائح خاصة ببرنامج الدراسات العليا مثل: "نظام الدراسات العليا في جامعة البحرين وملاحقة"، و"دليل كتابة الأطروحات العلمية في جامعة البحرين"، و"إجراءات تعيين المشرف الأكاديمي، وإقرار لجنة المناقشة، ومنح الدرجة العلمية". وبالنسبة لسياسات وأنظمة الجودة، فتضم: "سياسة الجامعة في ضمان الجودة"، و"سياسة ضمان جودة البرامج وتعزيزها"، و"سياسة المقايسة المرجعية"، و"نظام طرح البرامج الأكاديمية، والمقررات الدراسية"، وغيرها. وترى اللجنة أن هذه السياسات والأنظمة تلبي احتياجات البرنامج الأساسية. كما أنها متوفرة على الموقع الرسمي للجامعة، بحيث يستطيع كل عضو هيئة تدريس الاطلاع عليها، كما أشار أعضاء هيئة التدريس خلال المقابلات إلى درايتهم بهذه السياسات من خلال عدة قنوات، من بينها التعميمات الدورية لإدارة الجامعة، وعمادة الكلية، ورئاسة القسم، ويقوم أعضاء هيئة التدريس بإبداء الرأي في تلك السياسات من خلال المجالس الرسمية. وتضمن جامعة البحرين تطبيق هذه السياسات والأنظمة من خلال الهيكلية التالية: مركز ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي على مستوى الجامعة، مكاتب ضمان الجودة على مستوى الكلية، إلى جانب لجنة ضمان الجودة المشكلة من بعض أعضاء هيئة التدريس في قسم الإعلام. ويشارك عمداء الكليات ورؤساء الأقسام العلمية في مسئولية تطبيق السياسات والأنظمة على مستوى وحداتهم. كما أفادت الإدارة العليا إلى أن هذه السياسات تراجع بشكل دوري كل خمس سنوات، وأن بعض أعضاء هيئة التدريس يشاركون في مراجعتها، بالإضافة إلى مسئولي ضمان الجودة في الجامعة، والكلية، والقسم، وفقًا لـ "نظام لاقتراح ومراجعة وتطوير السياسات". أما بالنسبة لمراجعة السياسات واللوائح الخاصة ببرامج الدراسات العليا، فإن ذلك يتم على مستوى لجنة الدراسات العليا في القسم، والتى ترفع مقترح التعديل إلى مجلس القسم، ومجلس الكلية، ثم مجلس

الجامعة. لذا، فإن اللجنة تقدر وجود سياسات وأنظمة مؤسسية وموثقة تكفي لتلبية احتياجات البرنامج، واطلاع أعضاء هيئة التدريس عليها. غير أنها لاحظت أن تنفيذ بعض هذه السياسات لا يتم بالشكل المطلوب، كسياسة عبء التدريس، والتدقيق، والانتحال، والمقايسة المرجعية، والتواصل مع الخريجين، واللجان الاستشارية وغيرها – كما ورد في بعض فقرات هذا التقرير – وتحث لجنة المراجعة الكلية على التأكد من تفعيل سياسات الجامعة، وبطريقة متسقة على مستوى البرنامج، والتي تم الإشارة إليها في فقرات مختلفة من هذا التقرير.

4.2 ينظم المرسومُ بقانونِ إنشاءِ وتنظيمِ جامعةِ البحرين إدارةَ البرامج الأكاديمية فيها، ووفقًا لتقرير التقييم الذاتي، والهيكل التنظيمي لجامعة البحرين، تقع مسئولية إدارة البرنامج على عاتق رئيس القسم، ويعاونه ثلاثة منسقين عن برامج القسم الثلاثة، وعدد من اللجان من بينها لجنة الدراسات العليا التي يرأسها منسقٌ وعدد من أعضاء هيئة التدريس، وتتولى تلك اللجنة الموافقة على عنوان الأطروحة، وتعيين المشرف الأكاديمي. وتُتخذ القرارات الخاصة بإدارة البرنامج من خلال مجلس القسم، الذي يرفعها إلى مجلس الكلية، ثم إلى مجلس الجامعة؛ للموافقة النهائية. وتقع مسئولية إدارة الكلية على عميد الكلية، الذي يرأس مجلس الكلية، ويندرج تحت العمادة عددٌ من الأقسام الأكاديمية، ومكتب الدراسات العليا، ومكتب ضمان الجودة. ويضم مجلس الكلية في عضويته: رؤساء الأقسام، وأقدم عضو هيئة تدريس بكل قسم، علاوة على ثلاثة أعضاء خارجيين. فضلًا عن وجود عمادة الدراسات العليا والبحث العلمي في الجامعة، والمنوطة بمتابعة وتطبيق لوائح ونظم الدراسات العليا. وفقًا للمقابلات التي أجرتها اللجنة، يشارك أعضاء هيئة التدريس في اتخاذ القرارات من خلال مجلس القسم، والذي يرفع قراراته إلى مجلس الكلية، ومن ثمَّ مجلس الجامعة، كما توجد خطوط واضحة لمسئولياتها المختلفة. وبناءً على ذلك تقر اللجنة بوجود قيادة مسئولة عن إدارة البرنامج.

4.3 هناك سياسات وإجراءات واضحة لضمان الجودة على مستوى الجامعة، والكلية، والقسم، حيث يقوم مركز ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي على مستوى الجامعة، بمتابعة أعمال وحدات ضمان الجودة في الكليات، ويقوم مكتب ضمان الجودة في الكلية – والذي يتبع عميد الكلية مباشرة – بمراقبة نظام الجودة في البرامج. وعلى مستوى القسم، توجد لجنة ضمان الجودة، التي تضم منسقي البرامج، وترى اللجنة أنها كفيلة بتلبية احتياجات نظام الجودة الخاص بالبرنامج. وعليه، تقدر اللجنة وجود سياسات وإجراءات رسمية وملائمة لضمان الجودة على مستوى الجامعة والكلية. وقد أشار

أعضاء هيئة التدريس خلال المقابلات إلى أنهم شاركوا في أنشطة ضمان الجودة، كما أشاروا إلى أنه جرت بعض التحسينات على البرنامج، ومن أمثلتها: العمل باستمارة تقييم المقررات، وأن مركز ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي شكل لجنة قامت بالتدقيق الأكاديمي لكلية الآداب بأقسامها المختلفة في العام 2016، كما قام المركز بتوفير كتيب يختص بسياسة الجودة، ويقوم بتوضيح جميع الإجراءات، والتعريف بأدوار كل المعنيين في منظومة ضمان جودة البرامج الأكاديمية. غير أن اللجنة لاحظت عدم الاتساق في تطبيق سياسات، وآليات ضمان الجودة في البرنامج، فعلى الرغم من استخدام استمارات التقييم للمقررات الدراسية في معظم المقررات الدراسية، إلا أنَّ هناك ملفات لم تتضمن هذه الاستمارات، بالإضافة إلى الملاحظات التي أبدتها اللجنة في أجزاء مختلفة في هذا التقرير عن المقايسات المرجعية والتدقيق، بالإضافة إلى ما تطرق إليه تقرير التدقيق الأكاديمي للكلية الصادر في يونيو 2016. وعليه، توصي اللجنة بأنه ينبغي على الكلية تحسين أساليب المراقبة والتقييم لنظام إدارة ضمان الجودة في البرنامج، وقياس فاعليتها.

4.4 في إطار نشر ثقافة الجودة بين أعضاء هيئة التدريس، وبناء قدراتهم، وتعزيز فهمهم لنظام الجودة، يقدم مكتب ضمان الجودة بالتعاون مع مركز ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي سلسلة من الدورات وورش العمل لأعضاء هيئة التدريس في مجال ضمان وتطوير الجودة، ومنها: ورشة "كيفية صياغة مخرجات التعلم المطلوبة، وورشة حول الإطار الوطني للمؤهلات، وكيفية كتابة التقرير الذاتي، بالإضافة لعدد من ورش العمل المخصصة لكل قسم أكاديمي مثل: ورشة عمل حول متطلبات ضمان الجودة لأعضاء هيئة التدريس بقسم الإعلام والسياحة والفنون، وكيفية استخدام برنامج: "اكسل". وقد قُدمت للجنة المراجعة أدلة على حضور بعض أعضاء هيئة التدريس لمثل تلك الورش، وقد أشاد أعضاء هيئة التدريس خلال المقابلات بتلك الورش، واستفادتهم منها في كتابة تقرير التقييم الذاتي للبرنامج، وصياغة مخرجات التعلم المطلوبة. وقد تبين للجنة المراجعة من خلال المقابلات مع أعضاء هيئة التدريس في البرنامج أنهم على دراية بأهمية الجودة، ويفهمون نظام ضمان الجودة بشكل عام. غير أنَّ اللجنة لاحظت عدم إلمامهم بدورهم في بعض مجالات ضمان الجودة في البرنامج مثل: صياغة جميع مخرجات التعلم المطلوبة لبرنامج الماجستير في الإعلام، إلى جانب أُمور أُخرى أشار إليها تقرير التدقيق الأكاديمي للكلية للعام 2016. لذا، تقدر اللجنة وجود فهم لدى أعضاء هيئة التدريس والموظفين لثقافة الجودة ومتطلباتها، وجهود إدارة البرنامج لنشر ثقافة الجودة بينهم. وتنصح الكلية بقياس مدى فاعلية ورش العمل المقدمة في مجال الجودة.

4.5 لدى جامعة البحرين "نظام طرح البرامج الأكاديمية والمقررات الدراسية وتطويرها"، الذي أُقر في العام 2013، وهو منشور على موقع الجامعة الإلكتروني. ويتضمن النظام وصفًا لكيفية طرح البرامج الأكاديمية والمقررات الدراسية وتطويرها، وإغلاق البرامج الأكاديمية أو إيقافها، كما توجد استمارات لكافة المعاملات الخاصة بهذا النظام. وقد اطلعت اللجنة على هذا النظام، وبعد الفحص الدقيق تبين للجنة المراجعة أنه ينص على أن طرح البرنامج الجديد، أو تطوير البرنامج القائم لابد أن يتم من خلال دراسة تحليلية تستقصي متطلبات سوق العمل الحالية، والرؤى المستقبلية، والخطط الإستراتيجية، وتستطلع آراء المعنيين بشأن احتياجات سوق العمل، وبصفة خاصة الجهات الرسمية ذات العلاقة كالوزارات، والمؤسسات، والهيئات الحكومية، والجمعيات المهنية، إلخ، إلى جانب استطلاع آراء المستفيدين كالطلبة وغيرهم. وتتدرج آلية اتخاذ القرارات وفقًا لهذا النظام من مجلس القسم، مرورًا بمجلس الكلية، ثم إلى مجلس الجامعة. ومن خلال المقابلات تبين للجنة المراجعة أن قسم الإعلام والسياحة والفنون قد اتبع بعض الخطوات المتوافقة مع سياسة الجامعة لاستحداث برنامج الماجستير في الإعلام في العام 2011، وذلك قبل أن تقر الجامعة "نظام طرح البرامج الأكاديمية والمقررات الدراسية وتطويرها"، إلا أنه لم يتضح للجنة المراجعة خلال المقابلات، أنه تم إجراء دراسة استقراء احتياجات سوق العمل القصيرة والطويلة الأمد قبل الشروع في إعداد وإقرار برنامج الماجستير في الإعلام. وبشكل عام تعرب اللجنة عن رضاها عن وجود سياسة موثقة في الجامعة، وملائمة لإعداد وطرح برامج أكاديمية جديدة.

4.6 توجد سياسات وإجراءات في جامعة البحرين لضمان وتعزيز جودة البرامج، تنص على تقديم تقرير تقييم ذاتي للبرنامج سنويًّا إلى مركز ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي في الجامعة، بحيث يشمل تقييم إنجازات الطلبة، والأهداف التعليمية للبرنامج، ويستعين بالتغذية الراجعة من الجهات ذات العلاقة بعد تحليلها، وإعداد خطة تحسين ومتابعة تنفيذها. إلا أنه لا يوجد دليل على إجراء تقييم سنوي للبرنامج بصورة منتظمة. من ناحية أُخرى، وجدت اللجنة أنه على كل قسم علمي تقديم تقرير تقييم ذاتي سنوي موجز يتضمن توصيات للتحسين على مستوى البرامج لمركز ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي في الجامعة، ومكتب ضمان الجودة في الكلية، حيث يقوم المكتبان بالتدقيق على البرامج الأكاديمية في الأقسام العلمية، وتتضمن هذه العملية مقابلة مجموعة من الطلبة، وإجراءات أُخرى مناسبة. وحسب تقرير التقييم الذاتي، تمت ترتيبات لمراجعة الخطة الدراسية للبرنامج في العام 2015. وفي يونيو 2016، قامت لجنة مشكلة من مركز ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي

في الجامعة، ومكتب ضمان الجودة في الكلية، بمراجعة البرامج في القسم، وإعداد تقرير التدقيق الداخلي، الذي أشار إلى ضرورة مراجعة خطة برنامج الماجستير في الإعلام – وعلى وجه التحديد – مراجعة محتوى بعض المقررات الدراسية، وبخاصة مقرر الأطروحة. وتنفيذًا لذلك، قام أعضاء هيئة التدريس بإعداد خطة لتحسين البرنامج، وقد تبين خلال مقابلاتهم أنه سيتم تسليم تقرير عما تم إنجازه فيها في ديسمبر (2017). وقد لاحظت اللجنة أنه لا توجد أدلة على أن هناك آليات معتمدة وموثقة خاصة بالقيام بمراجعة سنوية منتظمة للبرنامج، فضلا عن ضعف الأدلة التي تشير إلى توافر خطط تحسين سنوية للبرنامج. وتقر اللجنة أن ترتيبات التقييم السنوي للبرنامج تتضمن إعداد تقرير التدقيق الداخلي لأنشطة الجودة في البرنامج. وتنصح الكلية اتخاذ الترتيبات اللازمة لمتابعة تقييم فاعلية خطة التحسين.

4.7 تنص سياسة ضمان جودة البرامج وتعزيزها في جامعة البحرين على إجراء مراجعة دورية للبرامج الأكاديمية؛ لضمان تحقيق مخرجات التعلم، وفاعلية المنهج الدراسي، والاستفادة من التغذية الراجعة من الجهات ذات العلاقة في عملية المراجعة. ولاحظت اللجنة أن سياسة المراجعة الدورية للبرامج لا تغطي جميع عناصر البرنامج، فضلاً عن عدم كفاية الأدلة التي تشير إلى وجود ترتيبات للمراجعة الدورية؛ الداخلية والخارجية للبرنامج، وإصدار التقارير الخاصة بها. وتبين من خلال المقابلات أن المراجعة الداخلية التي يقوم بها مركز ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي في الجامعة، ومكتب ضمان الجودة في الكلية، تساهم في المراجعة الدورية للبرنامج، وأن القسم قد قام بمراجعة داخلية لخطة البرنامج في العام 2015، ثم أعد تقريرًا في أكتوبر 2016، حول فرص التحسين. وقد اطلعت اللجنة على التقرير، ووجدت أنه على الرغم من تغطيته للعديد من عناصر البرنامج، وبصفة خاصة نشاط القسم مثل: المصادر التعليمية، والمرافق، والمختبرات، والمنهج الدراسي، إلا أن اللجنة وجدت بعض العناصر التي لم يتم تغطيتها مثل: نظام الإرشاد الأكاديمي، وطرائق التعليم والتعلم، وطرائق التقييم، وغيرها من العناصر التي تنفذ على نطاق الجامعة مثل: القبول والتسجيل، واليوم التعريفي، ودور البرنامج في خدمة المجتمع وغيرها. كما وجدت اللجنة أنَّ عملية المراجعة قد استرشدت بآراء الطلبة المنتظمين في الدراسة، والمجلس الاستشاري لأرباب الأعمال، إلا أن استطلاع آراء من لهم صلة بالبرنامج خارجيًّا كان محدودًا، وغير منتظمة. كما لاحظت اللجنة أن آليات تطبيق التوصيات للتحسين غير كافية، وبحاجة للمتابعة الحثيثة. لذا، تقر اللجنة وجود سياسة للمراجعة الداخلية

للبرنامج، ووضع آليات للتحسين. وتوصي بأنه ينبغي على الكلية اعتماد ترتيبات للمراجعة الدورية للبرنامج بصورة متكاملة، ووضع آليات متابعة، ومراقبة تنفيذ خطط للتحسين.

4.8 كما ورد في (الفقرة: 4.6)، تنص سياسة ضمان جودة البرامج وتعزيزها في جامعة البحرين على إجراءات واضحة لتجميع، وتحليل الآراء للبرامج الأكاديمية بصفة دورية، ويقوم مركز ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي في الجامعة بإجراء عدد من الاستبانات لهذا الغرض، كما تتوافر آليات دورية مفعلة ومطبقة لجمع آراء الطلبة عن المقررات الدراسية، عن طريق استمارة استقصاء إلكترونية خاصة بكل مقرر دراسي، تُملأ بمعرفة الطلبة في نهاية كل فصل دراسي، ثم يتم تحليلها وتزويد أعضاء هيئة التدريس ورئيس القسم بنتائجها في نهاية كل فصل دراسي؛ لتساعدهم في تحسين الأداء، بيد أنه لم يتضح للجنة المراجعة من خلال المقابلات مع الطلبة أنه يتم إخطارهم بالإجراءات التصحيحية المتخذة في ضوء نتائج الاستبانات. من ناحية أُخرى، يقوم مركز ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي باستقصاء آراء الطلبة الذين هم على وشك التخرج، وتحليل نتائج الاستبانات، لقياس درجة الرضا عن العملية التعليمية ككل، ولكن لم يتم تقديم أدلة على استخدام هذه النتائج بصورة منتظمة لتحسين البرنامج (كما ورد في الفقرة: 2.10). وخلال المقابلات تبين للجنة المراجعة أن الآلية المستخدمة لجمع آراء من لهم صلة ببرنامج الماجستير في الإعلام من الخريجين وأرباب الأعمال هي: المجلس الاستشاري لأرباب الأعمال والتغذية الراجعة من الخريجين، غير أن اللجنة لاحظت من محاضر اجتماعات المجلس أنه لم يتم التطرق لموضوعات تخص برنامج الماجستير في الإعلام، كما تبين من خلال المقابلات مع أعضاء هيئة التدريس أن المجلس غير مفعل. ولذا، توصي لجنة المراجعة بأنه ينبغي على الكلية مواصلة تطوير آلياتها لاستطلاع آراء جميع الجهات ذات الصلة، خاصة الجهات الخارجية، ومن خلال عينة ممثلة، وتقوم بتحليل النتائج بصورة دورية ومنتظمة، وإبلاغ من لهم علاقة بالبرنامج داخليًّا وخارجيًّا بنتائجها.

4.9 ينصُّ "نظام تقويم أداء أعضاء هيئة التدريس" على أن يقدم عضو هيئة التدريس تقريرًا سنويًّا عن إنجازاته، ويقوم رئيس القسم بتقييمه استنادًا إلى إنجازاته المبينة في التقرير وتقييمات الطلبة، وبناءً على ذلك يضع خطة لتطوير وتحسين أدائه بشكل مستمر. وتتضمن معايير التقويم السنوي: التدريس، والإشراف على الطلبة، والبحث والنشر العلمي، وخدمة الجامعة والمجتمع. ووفقًا لتقرير التقييم الذاتي، فقد استحدثت الجامعة "وحدة التميز في التعليم ومهارات القيادة" لتطوير الهيئة الأكاديمية مهنيًّا.

وتطرح الوحدة برنامج الدراسات العليا في الممارسة الأكاديمية لأعضاء هيئة التدريس الجدد، وبرنامج التطوير الأكاديمي المستمر لأعضاء هيئة التدريس من ذوي الخبرة، كما تعقد العديد من الدورات التدريبية، والورش القصيرة، والمحاضرات، والندوات العلمية المتخصصة، والمؤتمرات لتطوير أعضاء هيئة التدريس مهنيًّا، كذلك تقدم الاستشارات الفنية والتقنية للكليات، والأقسام؛ لمساعدتها على تطوير هيئتها الأكاديمية مهنيًّا. وخلال المقابلات، أكد أعضاء هيئة التدريس استفادتهم من هذه البرامج، وأن الوحدة تقوم في نهاية كل نشاط بقياس رضاهم عنها. بالإضافة لنشاط الوحدة – وكما تبين من تقرير التقييم الذاتي – ينظم مكتب ضمان الجودة في الكلية بالتعاون مع مركز ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي في الجامعة عددًا من الورش والدورات لأعضاء هيئة التدريس، إلى جانب عدد من الورش التى تقدمها جهات أُخرى إعلامية، وحكومية، وأكاديمية من خارج الجامعة. كما تبين خلال المقابلات أن مركز ضمان الجودة في الجامعة يتواصل مع الكليات؛ لاستطلاع حاجات أعضاء هيئة التدريس. كما تبين أن الجامعة تدعم أعضاء هيئة التدريس لحضور المؤتمرات إذا قدموا بحوثا علمية، وكذلك ترصد مكافآت لنشر الأبحاث في المجلات والدوريات العلمية المرموقة. وتقدر اللجنة جهود جامعة البحرين في توفير العديد من الفرص من بينها إنشاء وحدة التميز في التعليم والقيادة؛ من أجل تطوير الممارسات التعليمية والمهنية لأعضاء هيئة التدريس الجدد والمستمرين. ومع ذلك، فإن اللجنة تلاحظ أن تحديد احتياجات التطوير المهني لأعضاء هيئة التدريس – في الوقت الحالي – لا يتم وفق أسلوب منهجي منظم، ولا يرتبط بالتقييم الرسمي لهم حسب سياسة الجامعة. ومن ثمَّ، تنصح اللجنة الجامعةَ بأن يستند تطوير الأداء المهني لأعضاء الهيئة الأكاديمية إلى تحليل الحاجات الأكاديمية، وأن يتم في ضوء نتائج تقييم الأداء السنوي لأعضاء هيئة التدريس، كما تنصح باعتماد آلية لقياس مردودها على أداء أعضاء هيئة التدريس.

4.10 تبين للجنة المراجعة من خلال المقابلات أن البرنامج يعتمد على التغذية الراجعة من الشركاء؛ لاستقراء حاجات سوق العمل، ويستعين القسم بآراء المجلسين الاستشاريين لأرباب الأعمال والخريجين لذلك الغرض، إلا أنه – وكما ذكر سابقًا في (الفقرة: 3.12) – فالمجلسان الاستشاريان للخريجين وأرباب الأعمال غير مفعلين على مستوى برنامج الماجستير في الإعلام، كما أنه لا يتم توزيع استمارات استقصاء لأخذ آراء أرباب الأعمال والخريجين عن احتياجات سوق العمل، وضمان ارتباط البرامج بها. كذلك لم تجد اللجنة أدلة على وجود دراسات شاملة ودورية لاستقراء سوق العمل، على الرغم من أهميتها في تطوير البرامج الأكاديمية، واستحداث برامج جديدة. وبناءً على كل ذلك،

فمن الصعب معرفة احتياجات سوق العمل على الوجه الأكمل، أو تطوير البرنامج في ضوء ذلك. لذا، توصي لجنة المراجعة بأنه ينبغي على الكلية تنفيذ دراسات دورية رصينة وشاملة لاستقراء احتياجات سوق العمل قصيرة وطويلة الأمد، والاستفادة منها في تطوير البرنامج.

4.11 وفي معرِض الاستنتاجات التي توصلت إليها لجنة المراجعة بخصوص فاعلية إدارة وضمان الجودة، تود اللجنة أن تشير، *مع التقدير*، إلى ما يلي:

- توجد سياسات وأنظمة مؤسسية وموثقة تكفي لتلبية احتياجات البرنامج، وأعضاء هيئة التدريس على دراية بها.
- توجد سياسات وإجراءات رسمية لضمان الجودة على مستوى الجامعة والكلية، وهي ملائمة لاحتياجات البرنامج.
- يوجد فهم لدى أعضاء هيئة التدريس لثقافة الجودة ومتطلباتها.
- توفر جامعة البحرين الفرص العديدة التي يتم تقديمها من عدة جهات في الجامعة من بينها وحدة التميز في التعليم والقيادة؛ من أجل تطوير الممارسات التعليمية والمهنية لأعضاء هيئة التدريس.

4.12 وفيما يتعلق بالتحسينات، فإن لجنة المراجعة **توصي** الكلية بالقيام بما يلي:

- تحسين أساليب المراقبة والتقييم لنظام إدارة ضمان الجودة في البرنامج، وقياس فاعليتها.
- اعتماد ترتيبات المراجعة الدورية للبرامج، وتطوير الآليات المرتبطة بتنفيذ التحسينات ومراقبتها، وإصدار تقارير دورية عن معدلات إنجاز التحسينات.
- استمرار جهود تطوير آليات استطلاع الرأي من الجهات ذات الصلة، خاصة الجهات الخارجية، ومن خلال عينة ممثلة، وعلى نطاق أكبر، على أن يتم تحليل الاستبانات بصورة دورية ومنتظمة، وإبلاغ من لهم علاقة بالبرنامج داخليًّا وخارجيًّا بالنتائج.
- إجراء دراسات دورية وشاملة لاستقراء احتياجات سوق العمل قصيرة وطويلة الأمد، والاستفادة منها في تطوير البرنامج.

4.13 **الحُكم النهائي:**

تطبيقًا للمعايير؛ توصلت لجنة المراجعة إلى استنتاج مفاده بأن **البرنامج مستوفٍ** للمؤشر الخاص **بفاعلية إدارة وضمان الجودة.**

5. الاستنتاج

بعد أخذ تقرير التقييم الذاتي الذي قامت المؤسسة بإعداده، والأدلة التي جُمعت من المقابلات والوثائق التي كانت متوفرة أثناء الزيارة الميدانية في الاعتبار، فإن لجنة المراجعة توصلت إلى الاستنتاج التالي بما ينسجم مع *دليل مراجعات البرامج الأكاديمية في الكلية* لعام 2012، الصادر عن إدارة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي التابعة لهيئة جودة التعليم والتدريب:

أنَّ برنامج الماجستير في الإعلام الذي تطرحه كلية الآداب في جامعة البحرين على "قدر محدود من الثقة".